

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية



موضوع المذكرة:

أوجه رأس المال المخاطر في المصارف الإسلامية

دراسة حالة في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

د. علية ضياف

من إعداد:

- صفية ثليلاني

- سميرة بوراس

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة	إسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيساً	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر (أ)	عزالدين شرون
مقرراً	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر (أ)	علية ضياف
ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر (أ)	أحسن ركي

السنة الجامعية: 2021-2022



قَالَ كَلِمًا
فَلَمَّا رَأَى
أَنَّهَا
تَكْفُرُ
بِهِ
وَأَنَّهَا
تَكْفُرُ
بِهِ
وَأَنَّهَا
تَكْفُرُ
بِهِ

سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

سورة البقرة- الآية (32)

شكر

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي

وقفنا ويسرنا لنا سبيل إتمام هذا المذكرة

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة "ضياف علية"

على الإشراف على هذه المذكرة، التي لم تبخل علينا بالنصائح والتوجيهات

وكل ما بذلته معنا من وقت وجهد طوال فترة إنجاز هذه المذكرة

كما نشكر الأساتذة الذين قدموا لنا يد العون من إرشادات ومراجع التي كان لها الفضل
الكبير في هذا الموضوع.

والشكر موصول للجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة الموضوع كل بإسمه الخاص

لقوله صلى الله عليه وسلم " لا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ "

لكل هؤلاء نقول بارك الله لكم في علمكم وعملكم وجزاكم الله كل خير

الإهداء

نهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى الوالدين الكريمين حبا و عرفانا
لقوله تعالى ﴿وَ اخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا
رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا﴾ سورة الإسراء 24

إلى إختوتنا، وأخواتنا الأعزاء، ساندنا وعائلاتنا وإلى صديقاتنا رفيقات الدرب

وكل من دعمنا وساندنا ولو بكلمة طيبة

إلى كل هؤلاء نهدي هذا العمل المتواضع

صفية & سميرة



هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التمويل بتقنية رأس المال المخاطر كبديل مستحدث مع التركيز على آليات العمل به في البنوك الإسلامية. وقد استعملنا عدة أدوات خاصة بالتمويل في البنوك الإسلامية، وقد تم التطرق إلى تقنية رأس المال المخاطر في المصارف الإسلامية بالجزائر. وتوصلنا إلى أن العمل بهذه التقنية سهل على أصحاب المشاريع والأفكار من الحصول على موارد مالية لتجسيد مشاريعهم على أرض الواقع. لدى على الدولة العمل على ترقية هذا النوع من مؤسسات رأس المال المخاطر وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: رأس المال المخاطر، التمويل، البنوك الإسلامية.

Abstract

This study aimed to identify financing with venture capital technology as an innovative alternative, with a focus on the mechanisms of working with it in Islamic banks.

We have used several financing tools in Islamic banks, and the technology of venture capital in Islamic banks in Algeria has been discussed.

And we found that working with this technology made it easier for entrepreneurs and ideas to obtain financial resources to embody their projects on the ground. The state has to work to upgrade this type of venture capital institutions and achieve economic development.

Keywords: venture capital, finance, Islamic banks.

الصفحة	المحتوى
/	شكر وإهداء.....
/	الملخص
/	فهرس المحتويات.....
/	قائمة الأشكال
أ-ج	مقدمة عامة.....

الفصل الأول:

الإطار النظري التمويل برأس المال المخاطر والصيغ البنئية على أساس المشاركة في البنوك الإسلامية

02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التمويل برأس المال المخاطر
03	المطلب الأول: ماهية التمويل برأس المال المخاطر
06	المطلب الثاني: أهداف وأهمية التمويل برأس المال المخاطر
07	المطلب الثالث: مراحل ومؤسسات برأس المال المخاطر
10	المطلب الرابع: صيغ التمويل المصرفية في البنوك الإسلامية.....
13	المبحث الثاني: مقارنة بين نظام رأس المال المخاطر ونظام المشاركة
13	المطلب الأول: صيغة التمويل بالمشاركات في المؤسسات المصرفية الإسلامية
21	المطلب الثاني: مميزات نظام رأس المال المخاطر ونظام المشاركة
25	المطلب الثالث: العلاقة بين التمويل برأس المال الخاطر والتمويل بالمضاربة
26	المطلب الرابع: العلاقة بين نظام رأس المال المخاطر ونظام المشاركة
31	المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة
31	المطلب الأول: دراسة كمال منصورى، إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية
31	المطلب الثاني: دراسة عبد الله بلعيدى التمويل بين مؤسسات رأس المال المخاطر والشركات المنشئة
31	المطلب الثالث: دراسة محمد الصغير قريشى، التحويل برأس المال المخاطر للمؤسسات

.....	الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر
32	المطلب الرابع: دراسة محمد السبتي 2009 فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة، جامعة منتوري، قسنطينة
32	المطلب الخامس: القيمة المضافة
33	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني:	
واقع التمويل برأس المال المخاطر في البنوك الإسلامية بالجزائر	
35	تمهيد
36	المبحث الأول: التمويل برأس المال المخاطر في الجزائر
36	المطلب الأول: رأس المال المخاطر في القانون التجاري
36	المطلب الثاني: شركات رأس المال المخاطر في الجزائر
39	المطلب الثالث: شروط إنجاح شركات رأس المال المخاطر في الجزائر
40	المبحث الثاني: نظرة عن تجربة الجزائر حول مجال الصيرفة الإسلامية في الجزائر
40	المطلب الأول: نظرة عن تجربة الجزائر حول مجال الصيرفة الإسلامية
42	المطلب الثاني: تحليل بيئة عمل المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر
43	المطلب الثالث: التمويلات الخاصة ببنك البركة في الجزائر
47	خلاصة الفصل الثاني
49	خاتمة عامة
52	قائمة المصادر والمراجع

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
44 يوضح التمويل عن طريق المشاركة	01
45 يوضح التمويل عن طريق المرابحة	02



مقدمة عامة



إن للمصارف دورًا هامًا في الاقتصاديات المختلفة، وذلك من خلال الوظائف التي تقوم بها، حيث تقوم بتسهيل عمليات التبادل التجاري وتساهم في زيادة الاستثمار بتمويل المشاريع المختلفة، وهذا يكون بعد تجميع الموارد المالية من أصحاب الفائض مما يسمح بالانتفاع من الموارد العاطلة.

باعتبار المجتمع الإسلامي كغيره من المجتمعات يسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة لجميع القطاعات، كان من المناسب له إيجاد مصارف بديلة للمصارف التقليدية للتخلص من الربا فظهرت المصارف الإسلامية التي تتوافق أسسها مع هذا الدور، وانطلاقًا من أهدافها التنموية والاجتماعية المستمدة من الشريعة الإسلامية.

لذا أصبحت المصارف الإسلامية بديلاً ينبغي دراسته بعناية من أجل تقييم الدور العملي لها، ولكي تتمكن هذه المصارف من مراجعة سياساتها المتبعة إذ كانت لا تتوافق مع الأهداف التي وضعتها. مع العلم أن هذه المصارف قد نجحت في استقطاب أموال ضخمة في المجتمع الإسلامي الذي يرفض التعامل بالربا لكن المصارف الإسلامية ليست مجرد مصارف لا تتعامل بالربا فقط، بل لها دور فعال في المجال الاقتصادي إذا وظفت هذه الأموال في خدمة عملية التنمية من خلال الالتزام بالضوابط الاقتصادية، التي تتمثل في التركيز على أسلوب المشاركة والمضاربة، وهذا ما يدعي برأس المال المخاطر، الذي يساهم في إدارة وتشغيل المشروعات المنتجة من خلال زيادة الإنتاج الحقيقي خاصة إذا وجه رأس المال المخاطر إلى القطاعات الأساسية كالزراعة والصناعة، والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لديها أهمية اقتصادية في المجتمعات الإسلامية، ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما هي أوجه رأس المال المخاطر في المصارف الإسلامية؟

للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل التمويل برأس المال المخاطر هو نفسه التمويل بالمشاركة؟

2- ما العلاقة بين التمويل برأس المال المخاطر وما الفرق بينهما؟

3- ما هي متطلبات نجاح شركات رأس المال المخاطر في الجزائر؟

• فرضيات البحث:

- التمويل برأس المال المخاطر إجراء لازم لإعادة التوازن وتصحيح اختلال التمويل بالفائدة.

- التمويل بالمشاركة نظام اقتصادي بديل للنظام الربوي، نابع من التراث الحضاري الإسلامي وينسجم مع قيمه الاجتماعية والثقافية.

- إمكانية التكامل بين التمويل برأس المال المخاطر والتمويل عن طريق نظام المشاركة.

• أهداف الموضوع وأهميته:

تكمن أهمية هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

- المساهمة في إبراز البدائل التمويلية للاقتصاد الذي يكتسي أهمية كبيرة فهو يؤثر تأثيرا بالغا على الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية لكل أمة، ويختلف هذا التأثير باختلاف الأوضاع الاقتصادية.
- محاولة معرفة وتسليط الضوء على التمويل برأس المال المخاطر وتكييفه تكييفاً شرعياً وكذا إبراز البدائل الإسلامية الخاصة بالتمويلات والأدوات المرتبطة بها في ظل نظام المشاركة.
- توضيح الفروق القائمة علمياً وعملياً بين التمويل برأس المال المخاطر والتمويل بالمشاركة ومقارنة فعاليتها الاقتصادية.

• أسباب اختيار الموضوع:

بالإضافة إلى أهمية الموضوع وأهدافه هناك عدة أسباب أدت لاختيار هذا البحث منها:

- محاولة الربط بين التمويل برأس المال المخاطر والتمويل بالمشاركة ومحاولة إيجاد علاقة بينهما وأوجه الشبه والاختلاف بينهما.
- الرغبة في توضيح شمولية الشريعة، وأنها لا تقتصر على ميدان دون آخر وإنما صالحة لكل زمان ومكان، إذ أتى على الأمة حين من الدهر تأزمت فكراً وغابت المفاهيم الصحيحة عن الدين، حتى صار الإسلام كأنه شعار خمسة فقط.

• منهج البحث:

✓ المنهج الوصفي التحليلي:

لأنه يصف لنا تقنية التمويل بتقنية رأس المال المخاطر والعلاقة بين نظام رأس المال المخاطر ونظام المشاركة ومن خلال تحليل بعض الإحصائيات في بنك البركة الجزائري -وكالة سكيكدة-

• صعوبات البحث:

إن إعداد هذا البحث لم يكن بالأمر السهل نظراً للصعوبات التي واجهتنا، وعلى رأسها قلة المراجع الخاصة بدراسة رأس المال المخاطر بالبنوك الإسلامية خاصة الكتب منها، ومذكرات التخرج، فقد كانت معظم مراجعنا من المجالات والمواقع الإلكترونية. أما الجزء التطبيقي فلم نتمكن من جمع الإحصائيات الكافية، وكذا الوقت الذي لم يكن بصراحة كافياً للإلمام بالموضوع بالشكل المطلوب، وبالرغم من هذا فقد حاولنا قدر المستطاع من إعداد هذا البحث و في ظل ما هو متوفر من مادة علمية وبيانات إحصائية.

• هيكل البحث:

لقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين وكل فصل ينقسم إلى مباحث وكل مبحث يتفرع إلى مطالب حيث تناولنا في الفصل الأول " الإطار النظري للتمويل برأس المال المخاطر والصيغ المبنية على أساس المشاركة في البنوك الإسلامية" عدة مفاهيم أساسية تتمحور حول التمويل برأس المال المخاطر، وأهم هذه الصيغ ألا وهي المشاركة والمضاربة، والمرابحة مع التطرق لبعض الدراسات السابقة.

أما في ما يخص الفصل الثاني " واقع التمويل برأس المال المخاطر في المصارف الإسلامية في الجزائر" فقد خصص للدراسة التطبيقية من خلال إبراز رأس المال المخاطر في الجزائر، وتجاربها لهذه التقنية مع التطرق لبعض إحصائيات الخاصة ببنك الإسلامية بالجزائر " بنك البركة الجزائري".

الفصل الأول

الإطار النظري للتمويل برأس
المال المخاطر والصيغ البنئية
على أساس المشاركة في البنوك الإسلامية

تمهيد:

يعتبر التمويل إحدى أهم ركائز الاستثمار لأي اقتصاد ولذا فإن تطوير أدوات التمويل له أهمية كبيرة لدى المصرفيين الماليين والمستثمرين، ومن هنا ظهر نمط جديد في التمويل المعروف بتقنية رأس المال المخاطر أو رأس المال المغامر. هذا الأخير الذي يختص بتمويل استثمارات ومشاريع عالية المخاطر وفي ذات الوقت يحتوي على أرباح عالية في حلة نجاحه.

وتعمل البنوك الإسلامية من خلال تأديتها لوظيفتها الاقتصادية وضمن ضوابط تلتزم بها والتي من أهمها التركيز على رأس المال المخاطر والذي يتمثل أساس آليه أو صيغة المضاربة والمشاركة لتمويل القطاعات التنموية مثل: القطاع الزراعي والصناعي وتقديم التمويل الأزم للمؤسسات، وحيث أن مشاركة البنوك الإسلامية لا تتوقف على الجانب المالي، وإنما تكون مصحوبة بالمتابعة والنصح خاصة إذا تبنى المصرف سياسة المتابعة الإيجابية المستمرة للمشروع وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** مفاهيم أساسية حول التمويل برأس المال المخاطر.
- **المبحث الثاني:** المقارنة بين نظام رأس المال المخاطر ونظام المشاركة.
- **المبحث الثالث:** الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التمويل برأس المال المخاطر

يعتبر رأس المال المخاطر تقنية نختلف معالمها عن بقية التمويلات التقليدية فهو يوظف المشاريع عالية المخاطر وذات أرباح عالية في حال نجاحها ويلعب دور هام في حالة عدم تماثل المعلومات وله عدة مراحل ويتمثل في عدة صيغ للتمويل أهمها المضاربة والمشاركة.

المطلب الأول: ماهية التمويل برأس المال المخاطر

إن مفهوم رأس المال المخاطر غير واحد وإنما يختلف اتاعا وعمقا من مصدر إلى آخر وسوف نتدرج في عرض مفهوم رأس المال المخاطر على النحو التالي:

1- نشأة رأس المال المخاطر

اتفق الباحثون على أن الأصل في ظهور رأس المال المخاطر راجع لليوناني "Thales De Nilet" الذي أسس لأول مشروع في التصنيع الزراعي من خلال أموال جمعها من المقرضين المخاطرين.¹ أما النشأة الحديثة لرأس المال المخاطر فينسبها العالم الجنرال الفرنسي "دورات" الذي انشا في امريكا 1946 أول مؤسسة متخصصة في رأس المال المخاطر في العال، مؤسسة Ard " " Amerucan Researsh And Development" هذه الأخيرة التي اختصت في تمويل الشركات الإلكترونية الناشئة.² ورغم بطء نمو مؤسسات رأس المال المخاطر في السوق الأمريكية حنة سنة 1977م، إلا أن الجمعية الأوروبية لرأس المال المخاطر التي أنشئت في سنة 1983 في بروكسل لتطور حرفة رأس المال المخاطر في أوروبا والتي وصلت أرباحها في حدود عادية ما بين 250% و 300% سنويا، وتظهر أهمية ذلك إذا علمنا أن الاستثمار طويل الأجل والذي بلغ في (1990-1993م) في الولايات المتحدة الأمريكية 154 مليار دولار، حيث أن النسبة التي يمثلها رأس المال المخاطر 64 % من المشاريع عالية المخاطر.³

¹ - نبيلة قدور، حمزة العرابي: التمويل برأس المال المخاطر وأهم تجاربه في بعض دول العالم، (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، المملكة المتحدة، تونس، الجزائر) مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، الجزائر، 2017، ص885.

² - محمد يدو، حكيم بوحرب، رأس المال المخاطر كآلية للحد من الفجوة المالية للمؤسسات الصغيرة،

2022-03-12 //WWW.QSJP.CERIST.DZ

³ - سايب الزيتوني: رأس المال المخاطر كآلية مستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة والدروس المستفادة منها، حالة

الجزائر والولايات المتحدة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، عدد 13، الجزائر، 2019، ص10

وقد انتشر كذلك رأس المال المخاطر بداية 1992 في ألمانيا وباقي الدول الأوروبية وبعض الدول العربية كمصر وتونس وفي مطلع القرن الحالي ظهر في مختلف دول العالم كالجزائر.¹

2- تعريف رأس المال المخاطر:

يعتبر رأس المال المخاطر أول أشكال الرأسمال الاستثماري ظهوراً، كما أنه تمويل يظهر في بداية حياة المشروع وحتى قبل انطلاقه، ولقد وردت العديد من التعريفات له نذكر منها:

حسب جمعية رأس المال المخاطر الأوروبية EVCA*: يعرف بأنه الذي يمول بواسطة وسيط مالي متخصص ليدعم المشاريع عالية المخاطر مثل: شركات رأس المال المخاطر أو صناديق استثمار رأس المال المخاطر.²

حسب الجمعية الوطنية رأس المال المخاطر NVCA** (الولايات المتحدة): يعرف على أنه استثمار نشط بالأموال الخاصة طويلة الأجل في منشآت مجهزة أي تملك استعدادات قوية من طرف المستثمرين المتخصصين.³

حسب الجمعية الفرنسية للمستثمرين برأس المال AFIC***: ويدورها تعرفه على أنه استثمار محقق من طرف مستثمرين رأس المال من خلال الأموال الخاصة وشبه الخاصة في منشآت شابة أو في طور الإنشاء، والتي تحوي محتوى تكنولوجي كبير.⁴

حسب القانون الجزائري: يعرف رأس المال المخاطر من خلال قانون رقم: 06-11 الصادر في 24-06-2006: " بأنها الشركات التي تهدف للمشاركة في رأس المال الشركة، وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبع الخاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخصصة"⁵

¹ - بن ساعد عبد الرحمان، صابور سعاد: رأس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. دراسة حالة شركة SOFINANCE، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 05، 2019، ص 17

² - سايب الزيتوني: مرجع سبق ذكره.

*EVCA : Européen venture capital association

³ - محمد السبتي: فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة، دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة، ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009 ص 41.

**NVIA : National venture capital association

⁴ - حاجي أمال: لبيب محمد بشير، دور رأس المال المخاطر في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة (دراسة حالة الجزائر، مجلة الابتكار والتشويق، العدد 01، مجلد 08، الزائر، 2021، ص 154

***AFIC : Association Française Des Investisseurs En Capital

⁵ - زادوركب منير: رأس المال المخاطر كآلية من آليات الهندسة المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية - دراسة رأس المال المخاطر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 130، الجزائر، 2019، ص 133

وبناء على ما سبق يمكن تقديم التعريف التالي لرأس المال المخاطر.

هو " استثمار نشط بأموال الخاصة وشبه الخاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة"¹

وبناء على ما سبق يمكن تقديم التعريف التالي لرأس المال المخاطر: هو استثمار نشط بأموال الخاصة وشبه الخاصة، يقوم بموجبه المستثمرون بأخذ مساهمات مؤقتة (متوسطة أو طويلة الأجل) في رأس مال المشاريع الناشئة التي تكون عالية المخاطر وكذا عالية التكنولوجيا عادة وذلك مقابل الحصول على عائد مرتفع نسبياً.

2- خصائص رأس المال المخاطر:

يمكن التعرض لأهم الخصائص التي يتميز بها رأس المال المخاطر فيما يلي:

- استثمار الأموال الخاصة وشبه الخاصة وهذا من خلال تدخل رأس المال المخاطر الذي يكون على مستوى أعلى ميزانية ليختلف عن تمويل التقليدي الذي توارثته الانظمة المالية القائم على أساسا على التدخل على مستوى أدنى من الميزانية عن طريق الأقرض وتستعمل هذه الأموال في زيادة رأس المال، نقل الملكية لأطراف أخرى وتقويم أو إعادة بيع المنشأة ما يعطي للمؤسسة التمويلية سلطة رقابية على المنشأة الممولة.²

- رأس المال المخاطر يشكل مساهمات في الشركات الصغيرة والمتوسطة الناشئة والنامية غير المدرجة في البورصة.

- هنا المستثمر لا ينتظر مساهمته المالية بل يحص على أرباح رأسمالية في حال تحققها وكما يتحمل خسائر في حال وقوعها علاوة على أن النمط التمويلي لا يفرض ضمانات على الشركة نظير ما قدم كما هو معمول به في أسلوب التمويل التقليدي، البنوك على سبيل المثال.

- غالبا ما يتركز التمويل برأس المال المخاطر على الأنشطة المبتكرة المبدعة والتي تحمل تكنولوجيا عالية

¹ - زادو ركب منير: رأس المال المخاطر كألية من آليات الهندسة المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية، مرجع سبق

ذكره، ص 133

² - محمد السبتي: مرجع سبق ذكره، ص 43

- ارتفاع نسبة المخاطر بالنظر لطبيعة النشاط الممول فالتكنولوجيا العالية وتمويل الابتكارات لطالما حملت في طياتها نسبة مخاطرة أكبر، كما أن حقيقة تركيز هذا النمط التمويلي على فترة حرجة من حياة الشركة وهي الإنشاء تزيد من عامل الخطر.¹

المطلب الثاني: أهداف وأهمية المويل برأس المال المخاطر:

يمكن حصر أهمية رأس المال المخاطر في عدة نقاط وتحديد وتسطير أهداف مؤسسات أو شركات رأس المال المخاطر كما يلي:

1- أهداف شركات رأس المال المخاطر:

انتشرت مؤسسات أو شركات رأس المال المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية وبعد في الدول الأخرى بهدف:²

- مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري.
- التغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة من المؤسسات المالية القائمة
- توفير التمويل للمشروعات الجديدة عالية المخاطر التي تكون لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفع
- بديل تمويلي في حال ضعف السوق المالي وعدم قدرة المؤسسة على إصدار الاسهم وطرحها للاكتتاب
- خلق فرص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير المزيد من فرص العمل.

2- أهمية رأس المال المخاطر:

تتمثل أهمية رأس المال المخاطر في ما يلي:³

- تدعيم برامج إصلاح الاقتصادي من خلال أن مؤسسات رأس المال المخاطر لها دور مهم في التمويل وتميزها بالخبرة والكفاءة الإدارية الآزمة للدول التي بحاجة لرؤوس أموال لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي

¹ - روابح عبد الباقي: روابح عبلة، تجربة راس المال المخاطر في الجزائر بين الرؤية التقليدية ونظرة التمويل الإسلامي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد6، العدد2. الجزائر، 2019، ص696

² - علي سماي، ليلي أولاد ابراهيم: شركات راس المال المخاطر كتقنية مستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 01، الجزائر، 2018، ص102

³ - رقية معلم، طيار أحسن: دور المؤسسات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الثالث عشر حول دول النظام المصرفي في تمويل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة 20 أوت 1955، الجزائر، 15 و 16 أكتوبر 2019. ص05

- دعم تمويل المؤسسات الجديدة بتوفير الدعم المالي والفني وزيادة على توفير وتقديم الإرشاد ومتابعة ومراقبة المؤسسات الجديدة في بداية انطلاقها ونموها خاصة وأن هذا الدعم هام للمشروعات المتواجدة في البلدان النامية
- دعم المؤسسات المتعثرة بمساهمة مؤسسات رأس المال المخاطر في تقديم الدعم الإداري والمالي الآزم لهذه المؤسسات وجذب استثمارات إليها ومتابعتها لتصحيح مسارها.

المطلب الثالث: مراحل ومؤسسات رأس المال المخاطر.

التمويل عن طريق رأس المال المخاطر يغطي عدة مراحل لنشاط المشروعات ودور شركات رأس المال المخاطر هو توفير التمويل الآزم.

1-مراحل التمويل رأس المال المخاطر:

تلجأ عملية التمويل برأس المال المخاطر إلى 4 مراحل أساسية نذكرها.¹

1-1- من أصعب وأخطر المراحل فيها يقوم الممول بتسطير القرارات الاحترازية المرتبطة بالمخاطر المتعلقة بالمشروع بما يحقق له العوائد المحتملة من الاستثمار مستقبلا وهي تصم مرحلتين أساسيتين هما:

- **مرحلة ما قبل الإنشاء:** ويخصص في هذه المرحلة تمويل معتبر بهدف تغطية نفقات البحث والتطوير وإجراء التجارب الفعلية واختبار النماذج العملية والتجارية، ولكي تعرف الطلب السوقي عليها ويعتبر هذا التمويل مكلف بسبب الأبحاث والتجارب من جهة أخرى تكلفة احتمال الفشل.
- **مرحلة رأس المال الانطلاق:** التمويل المخصص فعلا لبداية المشروع بعد نجاح مرحلة النشأة وكذلك تعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل لأنها لا تسويقي شروط التمويل المؤسسي سواء للبنوك أو من خلال طرح الأسهم فيتم تمويلها فقط برأس المال المخاطر.

1-2-مرحلة التوسع والتنمية

هنا يتدخل رأس المال المخاطر لتمويل نشاط تويبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة بشرط أن يولد هذا التوسع أرباح إضافية للمشروع فهو يحتاج إلى مصادر خارجية، وقد يكون هذا النمو داخلي كزيادة القدرة الإنتاجية كما قد يكون خارجي كإكتساب أسواق جديدة أو فرع جديد فكلما توسع حجم

¹ - رشيد حفصي، عبد الغفور دادان: رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

المشروع تلجأ المؤسسة إلى التمويل باستدانة والتخلي تدريجياً عن رأس المال المخاطر بسبب انخفاض درجة المخاطر.

1-3- مرحلة تحويل الملكية:

هذا النوع من التمويل يستخدم عندما يرغب ملاك المؤسسة في تحويل مشروع الشركة لمجموعة جديدة من الملاك، وهنا يتدخل رأس المال المخاطر بتمويل عمليات تحويل للفريق الإداري والمالي الجديد ب: إنشاء شركة قابضة تتولى عملية الإشراف وتقوم بمنح القروض للشركاء إضافة إلى مراقبة هذه العملية بما يحقق الفوائد للممول رأس المال المخاطر.

1-4- مرحلة التصحيح أو إعادة التدوير

تعتبر هذه المرحلة من أشد المراحل على الممولين برأس المال المخاطر فالمطلوب منه هو إعادة هيكلة نشاط المؤسسة وتجديد عمليات الإنتاج أو كذلك بوضع تنظيم تكنولوجيا أو التسويق بما يضمن نجاح المؤسسة وعودتها لتحقيق أرباح، وهذا يشتمل الحصول على مبالغ كبيرة ومعتبرة لإعادة بناء وهيكلية المشروع بتوظيف خبرات وكفاءات جديدة لتتحكم في التكنولوجيا الجديدة بما يحقق للمؤسسة هدفها ومسعى في تحقيق الربح المرجو.¹

2- مؤسسات (صناديق رأس المال المخاطر):

وتسمى كذلك تنظيمات رأس المال المخاطر "OCR"، أو شركات الاستثمارات رأس المال المخاطر 'SICAR' وتلعب مؤسسات رأس المال المخاطر في الحالة العامة دور الوساطة المالية بين المستثمرين وبين المنشآت التي تسفيد من التمويل

2-1- أشكال مؤسسات رأس المال المخاطر:

ويمكننا تقسيمها إلى عدة أقسام ويستمر هذا حسب معيار المستخدم عدا عن أن معيار طبيعة المستثمرين يعد من أهم المعايير وأكثرها استخداماً وتقسّم هذه المؤسسات على أسس رأس المال المخاطر إلى 3 أنواع رئيسية.

2-1-1- رأس المال المخاطر المؤسسي

يكون مرتبط بطريقة أو بأخرى ب مؤسسات مالية خاصة أو عمومية التي تعمل بشكل خاص لنشاط رأس المال المخاطر، ينظر عادة إلى هذه المؤسسات من خلال معايير استقلالية، الإدراج ونطاق النشاط فحسب معيار الاستقلالية يمكن التمييز بين 4 أنواع من المؤسسات

¹ - رشيد حفصي: عبد الغفور دادان، مرجع سبق ذكره، ص172

- **المستقلة:** أموالها تكون من عدة مصادر، تكون هيكله القرار مستقلة وتتخذ هذه القرارات بكل حرية، وبدون أخذ بمصالح أخرى عدا مصلحة المشروع في حد ذاته
 - **الأسيرة:** تكون فرع لمؤسسة معينة، يعني كل أموالها تأتي من المؤسسة الأم فهذا اتخاذ القرار يخضع لضوابط أخرى تحقق مساعي المؤسسة الأم.
 - **شبه الأسير:** فرع كذلك لمؤسسة معينة يدار باستقلالية ويقوم بتحصيل أموال من مستثمرين خارجيين آخرين
 - **عمومية:** هنا الأموال تأتي بشكل مباشر وغير المباشر من هيئة عمومية.¹
- أما حسب معيار الإدراج تقسم لدرجة وغير مدرجة بالسوق المالي وحسب معايير نطاق النشاط فتقسم إلى وطنية تنشط على المستوى الوطني، وجهوية تنشط على المستوى الجهوي والمحلي.

2-1-2- رأس المال المخاطر المشارك

هو نشاط الشركات والمجمعات الصناعية في رأس المال المخاطر فإضافة كونها تتدخل كمستثمرين في مؤسسات رأس المال المخاطر فهناك 3 أوجه أخرى لنشاط المجمعات الصناعية في مهنة رأس المال المخاطر.

- الاستثمار مباشرة في المشروع

- إنشاء فرع خاص بالاستثمار برأس المال المخاطر اي مؤسسة له.
- مرافقة إدارات المجمع في إنشاء منشآتهم الخاصة.
- ويمكن ذكر عدة دوافع وراء ممارسة المجمعات الكبيرة لرأس المال المخاطر.
- **مالية:** وهذا رغبة بتحقيق قيم مضافة مرتفعة عند بيع الحصص في رأس المال المخاطر والحصول على أرباح تفوق المحفظة في القطاعات غير التكنولوجية.
- **صناعية:** إخراج الرغبة في تطوير تكنولوجيا جديدة خارج المجمع
- **تكنولوجية:** تعتبر أهم الدوافع باعتبار أن اليقظة التكنولوجية تتطلب فتح نافذة على الابتكارات التكنولوجية المتعلقة بالمجمع

¹ - محمد السبتي: مرجع سبق ذكره، ص76

2-1-3 - رأس المال المخاطر غير الرسمي:

وهو النشاط الممارس بصفة ظرفية ودائمة من طرف هياكل صغيرة مستقلة أو اشخاص طبيعيين وعائلات عينية

- هياكل صغيرة مستقلة: في شكل جمعيات بعدة اشكال مختلفة

- اموال المقربين: هي أموال مقدمة من طرف عائلة أو زملاء أو اصدقاء أو حتى جيران المبادر.

- ملائكة الأعمال: وهو أصحاب مؤسسات تقاعد ويعد ان قادوا مؤسساتهم للنجاح.¹

المطلب الرابع: صيغ التمويل غير المصرفية في البنوك الإسلامية:

تعد صيغ التمويل في البنوك الإسلامية العنصر الجوهرى الذي يعكس فلسفة تلك البنوك ورسالتها. وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم صيغ التمويل الإسلامى المستخدمة.²

1- التمويل بصيغ البيع (صيغ الهامش المعلوم): وتتدرج ضمن هذا لعنصر الصيغ الآتية:

1-1- التمويل بالمربحة: يعد بيع المربحة أداة تمويل على المدى القصير حيث يستخدم في تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية، كما يمكن تطبيقه على مختلف الأنشطة والقطاعات سواء كان ذلك خاصا بالأفراد أو بالمؤسسات.

1-2- وبيع المربحة ببيع الشيء بثمنه مضاف إليه زيادة معينة وهو من بين بيوع الأمانة بحيث تنقسم البيوع إلى مساومة لا يشترط فيها معرفة الثمن الاصلى للسلعة وبيوع الامانة يشترط فيها معرفة الثمن الاصلى للسلعة

1-3- التمويل بالسلم: لقد انتشر تطبيق السلم بشكل خاص لدى لمزارعين حيث يوفر لهم ما يحتاجونه من الموارد المالية اللازمة قبل البدء في نشاطهم وأعمالهم، ولذلك أطلق عليه الفقهاء بيع المحاويج، ولكي يسد ايضا ثغرة هامة بالنسبة للمنتجين واصحاب الأعمال والسلم هو عبارة عن بيع موصوف في الذمة يبذل يعطى عاجلا، ومعنى ذلك أنه يبيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباع التي يتعهد البائع بتسليمها بعد آجل محدد والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري كاملا بمجلس العقد.

¹ - منير خروف، ريم ثومرية: رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عرض تجربة و.م.أ. والدروس المستفادة بالنسبة للجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 04، 2017، ص 383-384

² - بورقية شوقي: الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص 21.

ويعتبر السلم عكس البيع الآجل فإن كان البيع بثمن مؤجل يقدم تمويلا من البائع إلى المشتري، حيث يمنحه آجل محدد لسداد الدين المتفق عليه فإن السلم يقدم تمويلا من المشتري إلى البائع لأن المشتري هو الذي يدفع الثمن مقدما عند التعاقد ويخص البائع على فترة زمنية محددة لتسليم المباع المتعاقد عليه.¹

1-3- التمويل بالاستصناع: توفر هذه صيغة تمويل متوسط الأجل لتلبية الاحتياجات التمويلية لتصنيع سلع محددة، كما يمكن استعمال هذه الصيغة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الاستثمارية وعقد الإستصناع هو أحد العقود الجائزة شرعا، وهو يعني أن يطلب شخص من صانع أن يصنع له سلعة ما بمواد من عنده وذلك نظير ثمن معين يتفقان عليه.

1-4- التمويل بالإجارة: الإجارة شرعا هي بيع منفعة معلومة بأجر معلوم، وهي الكراء أو التأجير كما هي معروفة اليوم، ويعني أن يستأجر شخصا ما شيئا معيناً لا يستطيع الحصول عليه أولاً ولا يريد ذلك لأسباب معينة، ويكون ذلك نزيه أجر معلوم يقدمه لصاحب الشيء.

وللتأجير صيغتان أساسيتان التأجير التشغيلي والتأجير التمويلي، ويعرف التأجير التشغيلي بأنه التأجير على أساس الوفاء غير الكامل، حيث أن الدفعات الإيجارية لا تكفي لأن يسترد المؤجر كامل الانفاق الرسالي، ويتم استرداد الباقي من خلال التصرف في الأصل أو بإعادة تأجيره.

أما التأجير التمويلي فهو عقد يقوم بموجبه المؤجر بتمويل شراء الاصول والمعدات والأجهزة التي يحتاجها المستأجرون، ثم يؤجرها لهم على مدة زمنية تغطي الدفعات الإيجارية خلال فترة التعاقد، وقد تنتهي هذا التأجير بتمليك الأول محل العقد للمستأجرين ويسمى هذا التأجير المنتهي بالتمليك.²

2- التمويل بصيغ المشاركة في الربح والخسارة: وتندرج ضمن هذا العنصر الصيغ الآتية:

2-1- التمويل بالمشاركة: تتمثل المشاركة المصرفية في تقديم المصرف الإسلامي التمويل الذي يطلبه العميل لتمويل مشروع معين دون اشتراط فائدة ثابتة كما هو الحال في القرو، وإنما يشارك المصرف العميل في الناتج المتوقع للمشروع ربحاً أو خسارة، ووفق النتائج المالية المحققة، وذلك في ضوء وأسس توزيع يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق الضوابط الشرعية.

2-2- التمويل بالمضاربة (القراض): المضاربة المصرفية هي اتفاق بين المصرف والعميل على تمويل صفقة معينة، حيث يساهم المصرف بالمال والعميل بالعمل ويصبحان شريكين في الربح والخسارة تطبيقاً

¹ - بورقية شوقي: المرجع السابق، ص22

² - عبلة لمسلف: الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، دراسة مقارنة- مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة

منتوري قسنطينة. العلوم الاقتصادية الجزائر، 2005-2006، ص ص57-59

لقاعدة الغنم بالغرم، ويوزع الربح بحسب الاتفاق أما الخسارة فتقع على صاحب المال أما العميل فيخسر وقته وجهده وعمله (ما لم يثبت أي تعدي أو تقصير) لأن رأس المال البشري هو عل درجة واحدة من رأس المال النقدي.

وتستخدم المصارف الإسلامية هذه الصيغة لتمويل مختلف القطاعات التجارية والصناعية والزراعية وبصفة خاصة الشركات والمؤسسات الكبيرة التي تتميز بالخبرة والسمعة الجيدة، إلا أن هذه الصيغة تبدو قليلة الاستعمال نظرا لخطورتها، وعدم وجود الثقة الكبيرة في العملاء.¹

¹ - هاجر زراقي: إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جمعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011، ص ص 46-48

المبحث الثاني: مقارنة بين التمويل بنظام رأس المال المخاطر ونظام المشاركة.

إن نظام رأس المال المخاطر يعبر عن الوجه المقابل لاقتصاد الاستدانة حيث أنه تمويل في مقابل التملك يخضع للربح والمخاطرة، وليس له عائد أكيد ومضمون محدد مسبقاً، أما نظام المشاركة فهو ذو طابع التنوع والشمول وصيغة تناسب مختلف الحالات وتغطي سائر جوانب الاحتياجات للأفراد والجماعات والمؤسسات والحكومات، ويتحقق في ظلّه علاقات اقتصادية أسأها الغنم بالغرم على أسا المشاركة بين صاحب رأس المال والعامل وهذا يؤدي إلى تحقيق العدل الاجتماعي وحسن التوزيع والتوازن الحكيم بين قوة رأس المال وجهد الإنسان.

المطلب الأول: صيغة التمويل بالمشاركات في المؤسسات المصرفية الإسلامية.

إن مفهوم المشاركة في الفقه الإسلامي مفهوم واسع، قد تكون المشاركة في اس المال ما يعني أن كل واحد من الشركاء يعتبر مالكا للحصة في رأس مال المشروع أو الشركة، تخوله إدارتها والتصرف فيها، ولا يهم إن كان العمل في جميع الأطراف أو من طرف واحد، وقد تكون المشاركة برأس المال من جانب والعمل من جانب آخر، ما يعني أن الطرف الأول الذي يسمى رب المال لا يكون له الحق في إدارة أو الشركة أو التصرف فيها، ويكون ذلك حكراً على الطرف الثاني.

هذا التنوع من مفهوم المشاركة في الفقه الإسلامي يحتم علينا الفصل ما بين الأنواع المختلفة لصيغة التمويل بالمشاركات التي تعتمدھا المؤسسات المصرفية الإسلامية والتي سنقسمها كآآتي:¹

1- صيغة التمويل بالمضاربة

1-1- تعريف المضاربة (القراض): المضاربة هي عقد شراكة في الربح بين الطرفين يقدم أحدهما مالا ويسمى رب المال إلى الطرف الذي يقوم بالعمل ويسمى المضارب، ويتحدد اقتسام الربح المتحقق من المضاربة بينهما بحسب النسبة المتفق عليها سلفاً، أما الخسارة غير الناتجة عن التعدي والتقصير فتكون على رب المال ويخسر المارب عليه.²

1-2- شروط المضاربة: يشترط لصحة المضاربة أن يكون كل من رب المال والمضارب أهلاً للتصرف وأن يكون رأس المال معلوم المقدار لأن جهالة رأس المال تؤدي إلى جهالة الربح، وكون الربح معلوماً شرط لصحة المضاربة، كما لا بد أن يكون رأس المال عيناً حاضرة لا دنياً فلا تصح المضاربة على دين

¹ - حمزة داودي، تحليل قدرة المؤسسات الإسلامية على مواجهة الأزمات، دراسة مقارنة مع تقنيات بازل، أطروحة دكتوراه، مناجمنت المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020

ولا على مال غائب، وأن يكون الربح لكل منهما معلوم المقدار لأن المعقود عليه أو المقصود من العقد هو الربح جهالة المعقود عليه توجب فساد العقد، وأن يكون الربح جزءا مشاعا من المال كالربع أو النصف مثلا أي نسبة عشرية أو سهما من الربح، وأن يسلم رأس المال إلى العامل المضارب، لأن رأس المال أمانة في يده، فلا يصح إلا بالتسليم وهو التخلية كالوديعة، ولا تصح المضاربة مع بقاء يدرب المال على المال، لعدم تحقق التسليم مع بقاء يده، والأصل أن المضارب عليه أن يتولى العمل بنفسه لأن صاحب المال ما أعطى ماله للمضارب إلا لحصول الثقة به وبخبرته في العمل فلا يجوز له أن يعطي مال المضاربة لغيره مضاربة، إلا أن يأذن له في ذلك جاز وهذا ما مذهب جمهور الفقهاء.

إن طبيعة المضاربة أو المقارضة تقتضي عدم ضمان رأس المال أو الربح لأحد الطرفين، فإن ما يحصل لهما ليس فائدة ربوية، وإنما هو ربح تجاري والربح التجاري إنما يستحق من جهة تحمل الأخطار، فإذا كان رأس المال مضمونا لرب المال، خرج العقد عن طبيعة المضاربة

عقد المضاربة عقد غير لازم ويحق لأمن الطرفين فسخه، وهناك حالتان لا يثبت فيهما حق الفسخ، وهما إذا شرع المضارب في العمل حيث تصبح المضاربة لازمة إلى حين التضيض الحقيقي أو الحكمي، والثاني إذا تعهد رب المال أو المشارب بعدم الفسخ خلال مدة معينة فينبغي الوفاء لما في الإخلال من عرقلة مسيرة الاستثمار خلال تلك المدة.¹

وقد ينتهي عقد المضاربة لعدة أسباب منها موت رب المال أو المضارب أو فقدان أهلية أحدهما أو نقصها، أو فسخ المضاربة مع العاقدين بإرادتها أو من أحدهما بإرادته المنفردة، أو في حال تلف رأس مال المضاربة الذي تسلمه المصارب لأن المال الذي تعين للمضاربة وتعلق به عقدها قد ملك وزال كذلك في حال استرداد رب المال المضاربة كله تتفسخ به المضاربة لعدم وجود المال الذي تقوم عليها المضاربة، وأن استرداده بعض رأس المال تتفسخ به المضاربة فيما استرد وتظل قائمة فيما سواه، وأيضا ردة رب المال أو المضارب مع تفصيل في الموضوع، وأخيرا أن يتعدى العامل أو يقصر حفظ المال، أو يفعل شيء يتنافى مع مقصود العقد، فإن المضاربة في هذه الحال تبطل، ويضمن المال إذا تلف لأنه هو المتسبب في التلف.²

¹ - حمزة دواوي، تحليل قدرة المؤسسات الإسلامية على مواجهة الأزمات، المرجع السابق، ص 70

² - المرجع نفسه: ص 71

1-3- أنواع المضاربة: وتنقسم المضاربة إلى عدة أنواع حسب المعايير التالية:¹

1- حسب القيود المشروطة: وهي تنقسم إلى نوعين:

أ- **المضاربة المطلقة:** هي أن يدفع شخص المال إلى آخر بدون قيد، ويقول: "دفعت هذا المال إليك مضاربة على الربح بيننا كذا مناصفة أو اثلاثاً، ونحو ذلك"، أو هي أن يدفع المال مضاربة من غير تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل ومن يعامله.

ب- **المضاربة المقيدة:** هي أن يعين شيئاً من ذلك أو ان يدفع إل آخر أو في وقت معين، أو لا يبيع ولا يشتري إلا من شخص معين، وهذا أن النوعان الأخيران (حالة التأقيت وتخصيص شخص) جائزان عند ابي حنيفة وأحمد، وغير جائزين عند مالم والشافعي، وكذلك يجوز إضافاتهم إلى المستقبل عند الأولين ولا يجوز عند الآخرين، كأن يقول رب المال: "ضارب بهذا المال ابتداءً من الشهر الآتي، وأما تعليق المضاربة على شرط.

كما إذا قال صاحب المال: إذ جاءك فلان بالدين الذي لي في ذمته (ومقداره ألف دينار، وسلمك إياه فضارب به فقد أجازة الحنابلة والزيدية لم يجزه الحنفية والمالكية والشافعية، لأن المضاربة تقيد بتمليك جزء من الربح والتمليك لا يقبل التعليق.

2- حسب طريقة إنهاؤها: أي حسب مال ملكية موجوداتها وهي تنقسم إلى نوعين

أ- **المضاربة غير المنتهية بالتمليك:** وهي المضاربة المعرفة عند الفقهاء والتي يعود رأس المال المستثمر فيما إلى مالكة الأول بعد انتهاء المضاربة (انتهاء فترة الاستثمار) وتوزيع الأرباح بين الأطراف المشاركة فيها، أي أنها تتم عن طريق التنضيض الحقيقي.

ب- **المضاربة المنتهية بالتمليك:** وتنشأ بين المصرف الإسلامي (رب المال) والمضارب، حيث يدفع المصرف المال ويقوم المضارب بالعمل ويعطي المصرف فيها الحق للمضارب في الحل محل دفعه واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها، أو يقدم المصرف أدا الإنتاج لمن يعمل

¹ - مجموعة مؤلفين: الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط2، دار السلاسل، الكويت، ص40

عليها بجزء شائع من الناتج على يجنب نصيب العامل أو جزء منه (حسب الاتفاق) إلى أن يبلغ قيمته تلك الأداة.¹

3- حسب الأطراف المشاركة: وتنقسم هي الأخرى إلى نوعين:

أ- المضاربة الفردية: ويكون طرفها الأول مستثمر واحد (رب المال) والطرف الآخر المضارب، (كتقديم المصرف رأس المال إلى أحد الأشخاص لاستثمار كمضارب) وهذا النوع وإن كان هو الأصل في المعاملات المالية الإسلامية إلا أنه يكاد ينعدم بسبب فساد ذمم الأفراد المضاربين وقلة الجاديين منهم في توظيف الأموال واستثمارها، وكثير ما عانت المصارف الإسلامية من مضاربين باحثين عن الاستلاء على رأس المال المضاربة بالطرق الملتوية وأساليب الخداع والتدليس خاصة في ظل غياب القوانين التي تضمن حقوق رب المال.

ب- المضاربة المشتركة: وهي مضاربة يعهد فيها مستثمرون عديدون (معا أو غالبا) إلى شخص طبيعي أو معنوي، باستثمار أموالهم، ويطلق له غالبا الاستثمار بما يراه محققا للمصلحة، وقد يقيد بنوع خاص من الاستثمار مع الإذن له صراحة أو ضمن بخلط أموالهم بعضها ببعض أو بماله وموافقته أحيانا على سحب أموالهم كليا أو جزئيا عند الحاجة بشروط معينة، وهي مبنية على ما قرره الفقهاء من جواز تعدد أرباب الأموال، وجواز اشتراك المضارب معهم في رأس المال، وإنها لا تخرج عن صور المضاربة المشروعة في حال الالتزام فيها بالضوابط الشرعية المقررة للمضاربة، مع مراعاة ما تتطلبه طبيعة الاشتراك فيها بما يخرجها عن مقتضى الشرع.

أما المضاربة كما تقوم بها المصارف اليوم، فصورة هذه المعاملة (مصرفيا) هي أن يتعاقد طال التمويل (المضارب) مع المصرف (صاحب رأس المال) عقد مضاربة (أو شركة مضاربة) فيقدم المصرف المال للعميل (ليضارب فيه) ويكون الربح بينهما على ما اتفق عليه، وفي حال الخسارة تكون الخسارة على المصرف، والعميل يضيع عليه عمله، والصورة الثانية لها هي أن يتعاقد العميل (صاحب رأس المال مع المصرف) المضارب) عقد مضاربة، فيقدم العميل المال للمصرف (في شكل وديعة استثماري) ويكون الربح بينهما على اتفق عليه، وفي حال الخسارة تكون الخسارة على العميل، والمصرف يضيع عليه عمل.

¹ - محمد عبد الكريم أحمد رشيد: الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط2

2- صيغة التمويل بالمشاركة:

يعد التمويل بصيغة المشاركة ضرورة ملحة في اقتصاديات المعاصرة، فهو يلعب دوراً مهماً في سد الحاجات التمويلية التي تتميز بها المشروعات الضخمة التي لا يستطيع الناس القسام بها بشكل منفرد فالمشاركة تسمح بتجميع الأموال اللازمة لتلك المشروعات من المستثمرين الفرادى بما يحقق المنفعة للجميع، عن طريق تقاسم الأرباح والمشاركة في تحمل المخاطر والخسائر.¹

• **المعنى اللغوي للمشاركة يأتي من شرك:** الشركة والشركة سواء، مخالطة الشريكين، يقال اشتركنا بمعنى تشاركنا، وشركة في كذا شركا وشركة واسم الفاعل منه شريك، وشارك في كذا واشتركوا وتشاركوا.

• **المعنى الاصطلاحي:** هو اجتماع في استحقاق أو تصرف، فشرقة الاستحقاق كثبوت ملاك في عقاب بين اثنين فأكثر بإرث ونحوه أو منفعة دون العين وشركة التصرف في العقود من بيع ونحوه وهي المقصودة هنا، ويعرفها الفقهاء بأنها عقد بين المشتركين في رأس المال والربح.

والتمويل بالمشاركة تثبت مشروعيتها بالكتاب، والسنة والإجماع، والمعقول وقد قيل: الشركة عقد جائز شرعا، وهو أيضا جائز، نظاما لأن نظام الشركات يقر باشتراك أكثر من شخص في تملك الأسهم على أن ينوب عن الشركاء أحدهم ليكون مسؤولا في مواجهة الشركة.²

ويشترط لصحة المشاركة في ما يلي:³

1-قابلية الوكالة: وهي أن يكون التصرف المعقود عليه عقد الشركة قابلا للوكالة لأن حكم الشركة: ثبوت الاشتراك في الربح المستفاد بالتجارة، ولا يصير المستفاد بالتجارة مشاركة بينهما. إلا أن يكون كل واحد منهما وكيلًا عن صاحبه في بعض أموال الشركة، وعاملا لنفسه في البعض الآخر، وبناء عليه يأذن كل شريك لصاحبه في التصرف بالشراء والبيع وتقبل الأعمال، والوكيل هو التصرف بإذن غيره.

2-ربح معلوم القدر بجزء محدد: بحيث تكون حصة كل شريك من الربح نسبة معلومة منه، كخمسة أو شعرة في المئة، أو جزءا شائعا معلوما كالنصف أو الثلث أو نحوهما، فإن كان الربح مجهولا لا تفسد الشركة لان الربح هو المعقود عليه، وجهالة المعقود عليه تستوجب فساد العقد.

¹ - حمزة دواوي: مرجع سبق ذكره، ص72

² - حسان ابراهيم السيف: أحكام الائتتاب في الشركات المساهمة، ط1، دار ابن الجوزي، السعودية، 2006، ص130

³ - حمزة دواوي: مرجع سابق، ص ص 73-74

3- لا يكون الربح معيناً: فإن كان ربحاً معيناً لأحدهما كعشرة أو مئة، كانت الشركة فاسدة، لأن العقد يقتضي تحقق الاشتراك في الربح، ومن الجائز أن يتحقق الربح إلى في القدر المعين لأحد الشركين، فكان التعيين منافياً لمقتضى عقد الشركة.

4- عمل الشركة في الأمور والأشياء المباحة شرعاً: فلا يجوز للمسلم المشاركة في شركة تزاول أعمال محرمة كتضييع الدخان، أو المخدرات أو الخمر أو تتأثر فيها، أو دور القمار أو شركات الأغاني وإنتاج الأفلام الخبيثة أو المصارف الربوية ونحو ذلك مما حرمه الله ورسوله.

5- رأس مال حارص: عند العقد أو عند الشراء في شركات الأموال، وهو رأي جهود الفقهاء، وللشركة العامة ثلاثة أركان هي العاقدان، وصيغة الإيجاب والقبول، فيقول أحد الطرفين شاركك في كذا وكذا ويقول الثاني: قبلت والمحل شيئان: المال والأعمال.

ويمكن التمييز بين بعض أنواع المشاركة حسب عدة معايير منها ما يلي:

5-1- حسب نوع الشركة: كما ذكرنا سابقاً تتجلى المشاركة في مفهوم الشركة، فهي تمثل عقداً يعكس العلاقة بين الشركاء والتفاصيل المتعلقة بها، مما يعني أن نوع المشاركة حسب هذا المعيار يحدد بناء على نوع الشركة والتي تنقسم إلى أربعة أنواع.¹

(أ) شركة العنان: وهي أن يشترك إثنان في مال لهما على أن يتاجرا في نوع واحد من أنواع التجارة أو يشتركا في جميع أنواع التجارة والربح بينهما، ولا يشترط فيها المساواة في المال ولا في التصرف ولا في الربح ولا في الديانة، فيجوز أن يكون مال أحدهما أكثر من الآخر، ويجوز أن يساويا في الربح كما يجوز أن يختلف حسب الاتفاق بينهما فإذا كان ثمة خسارة فتكون بنسبة رأس المال.

(ب) شركة المفاوضة: وهي أن يفوض كل منهما إلى صاحبه كل التصرف المالي أو بدني من أنواع الشركة. وهي تعاقد بين اثنين أو أكثر على الاشتراك في عمل بشروط.

(ج) شركة وجوه: وهي أن يشترك إثنان أو أكثر بربح ما يشتريانه بذمته من عروض التجارة، من غير أن يكون لهما مال، فما ربحناه فهو بينهما على اتفاق عليه، وكل واحد منهما وكيل الآخر، وكفيل عنه، والمالك بينهما.

¹ - مجموعة مؤلفين: الموسوعة الفقهية الكويتية، مرجع سبق ذكره، ص 40

على ما شرطاه، والخسارة على قدر ملكيهما، وسميت بشركة الوجوه لأنه يباع بالنسبة إلا لوجيه من الناس، وتسمى شركة الذمم.

د- شركة أبدان: أن يشترك اثنان وأكثر فيما يكتسبان بأبدانها من المباح كالاختطاب، وشار الحرف والمهن وما رزق الله فهو بينهما، حسب الاتفاق والتراضي، و هي أن يشترك صانعان فأكثر أن يعملوا بأبدانها وما يرزقانه من الأجر فهو بينهما على ما اشترطا وهي جائزة مطلقا سواء اتخذت الصفة أو اختلفت فيجوز اشترك نجار مع حداد ولكل واحد منهما أن يأخذ وللمستأجر أن يعطيها لأيهما أراد.

5-2- حسب القيود المشترطة: وهي تنقسم إلى نوعين

أ- مشاركة مطلقة: هي التي لم تقيد بشرط جعلي أملتة إرادة شريك أو اكثر بأن تقيد بشيء من المتاجر دون شيء، ولازمان دون زمان، ومكان دون مكان ولا ببعض الأشخاص دون بعض... إلخ.

ب- مشاركة مقيدة: هي التي قيدت بذلك: كالتى تقيد ببعض الاشياء أو الأزمان أو الأمكنة، كأن تقيد بالحبوب أو المنسوجات أو السيارات أو البقالات أو تقيد بموسم قطن هذا العام، أو ببلاد هذه المحافظة، والتقييد ببعض المتاجر دون بعض

5-3- حسب الاستمرارية: وهي تنقسم إلى نوعين:¹

أ- مشاركة مستمرة: عندما لا ينص الاتفاق على مدة أو فترة معينة لسريان المشروع.

ب- مشاركة منتهية: عندما ينص الاتفاق بين المصرف وشركائه على مدة أو فترة معينة لسريان المشروع الممول مثل دورة نشاط تجاري أو دورة مالية أو عملية مقاولات توريد أو صفقة معينة بالمشاركة أو غيرها، وفي نهاية المدة أو لفترة معينة لسريان المشروع تصفى الشركة ويحصل كل طرف على حقوقه.

5-4- حسب مال ملكية المشروع: وهي أيضا تقسم إلى نوعين:

أ- مشاركة ثابتة: وهي المشاركة التي تكون حصة لكل طرف من المشروع ثابتة إلى نهاية المشروع أو طيلة وجوده، اي أنه لا وجود لأي نية مسبقة لطرف أو لآخر للتنازل عن حصته أو امتلاك حصة

¹ - كمال منصورى: إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية-دراسة حالة البنوك الإسلامية القطرية والأردنية أطروحة دكتوراه، علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018، ص34

الأخر، إلا ان يكون الأمر عارضا فيتنازل أحدهما عن حصته بالبيع أو بأي طريقة أخرى للأسباب غير متوقعة.

ب- مشاركة منتهية بالتملك: وصيغة التمويل بالمشاركة المنتهية بالتملك، كما تقوم بها المؤسسات المصرفية الإسلامية، تتم بنفس طريقة التمويل بصيغة المشاركة الثابتة، من حيث حصص رأس المال، والتشارك في نتائج المشروع (الربح والخسارة) والتدخل الإداري والتزام جميع الشروط المتفق عليها في العقد، إلا أنها تنتهي بتملك كامل للمشروع لصالح العميل، بعد دفع كل حصص المصرف من رأس المال، سواء من حصص العميل في الأرباح أو من اي مصادر أخرى، وعملية التملك المشروع للعميل تتخذ شكلين أو طريقتين الأول هو التملك دفعة واحدة والثاني هو التملك التدريجي.

- **مشاركة منتهية بالتملك دفعة واحدة:** وفيها يتم بيع حصص المصرف من المشروع للعميل بعد إتمام المشاركة ونهاية المشروع (التعاقد)، دفعة واحدة ووفق عقد مستقل (عن عقد الشركة)، لأنه حينها يجوز لأي طرف من الشركاء أن يبيع حصصه لشريكه أو لغيره، واشترط فيها مجمع الفقه الإسلامي عدة شروط.¹

- **مشاركة متناقضة منتهية بالتملك:** هي نوع من المشاركة بين البنك والعميل الذي يكون له حق أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحد أو على دفعات، حسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين وطبيعة العملية التمويلية، وبموجب عقد المشاركة تتناقض حصة البنك في الشركة بصورة تدريجية كلما قام العميل بتسديد حصص متزايدة من أصل مبلغ تمويل البنك للمشروع، وفي نهاية الامر يصبح طالب التمويل أو الشريك ممتلكا للمشروع بصورة كاملة.²

6- صيغة التمويل بالمزراعة والمساقاة: هي صيغ شبيهة بالمضاربة ويمكن حصرها فيما يلي:

-المساقاة: والمساقاة على وزن مفاعلة اي مفاعلة من السقي، هي ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العامل في رعاية الاشجار المثمرة، وتعهد بالسقي والرعاية على أساس أن يوزع الناتج من الاثمار بينهما بنسبة متفق عليها ويستخدم البنك الإسلامي هذه الصيغة في تمويل مشروعات استصلاح الأراضي لزراعته وتطويرها باستخدام التكنولوجيا الحديثة، فيقوم بتوفير المال وأدوات

¹ - كمال منصورى : مرجع سبق ذكره، ص35

² - بورقية شوقي: مرجع سبق ذكره، ص22

السقي اللامية، وإمكانية وضع أجير يقوم بالعمل ويقتسم الناتج مع صاحب الأرض، ولقد أجاز الفقهاء هذه الصيغة لأنها عقد شركة بين المال والعمل قياساً على المضاربة.

-المزارعة: تعرف بالمزارعة بأنها، عبارة عن دفع أرض من مالكةا إلى من يزرعها أو يعمل عليها ويقومان باقتسام الزرع بينهما، فهي ذلك عقد شركة بين مالك الأرض والعامل عليها، ولقد أجمع الفقهاء أيضاً على جواز شركة المزارعة باعتبارها عقد شركة بين المال والعمل قياساً على المضاربة.¹

المطلب الثاني: مميزات نظام رأس المال المخاطر ونظام المشاركة

يتميز نظام رأس المال المخاطر ونظام المشاركة بمميزات تختلف عن مميزات بقية أنظمة التمويل الأخرى، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى مميزات نظام رأس المال المخاطر ونظام المشاركة.²

1- مميزات نظام رأس المال المخاطر:

لنظام رأس المال المخاطر مميزات عديدة نوجزها فيما يلي:

• شركات رأس المال المخاطر مصدر تمويلي من مصادر التمويل الخارجية:

إن مؤسسات رأس المال المخاطر تقوم بدعم المؤسسات الناشئة حيث تغطي حاجاتها التمويلية خلال مراحل حياتها الأولى دون طلب ضمانات ما عدا جدية المشروع وفاعلية أشخاصه، وهذا ما يساعد هذه المؤسسات في انطلاقها، وتتخصص شركات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات التي تتميز بارتفاع عنصر المخاطرة لكن آفاق نموها المحتملة كبيرة وواعدة، بحيث يتوقع أن يحقق الاستثمار فيها فائض قيمة ناتج عن إعادة بيع الحصص محل اعتبار وكبيرة جداً.

وتهتم شركات رأس المال المخاطر بنوعين من المشروعات:

1- المشروعات الجديدة ذات المخاطر المرتفعة.

2- المشروعات القائمة التي تعاني من مشاكل إدارية ومالية وتسويقية وإنتاجية وتكنولوجية وغيرها من المشاكل الأخرى.

¹ - بورقية شوقي: مرجع سبق ذكره، ص 23

² - عبد الله بلعدي: التمويل برأس المال المخاطر، دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة، شهادة الماجستير، اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 303

وتقوم مؤسسات رأس المال المخاطر من خلال المشاركة في الشركات الخطرة بتقديم الإعانات المالية والإدارية والفنية وحتى الإرشاد والتوجيه حتى إذا ما نجحت هذه المؤسسات وحقت فوائد كبيرة، تقوم شركات رأس المال المخاطر باسترجاع تكاليفها والحصول على أرباح تتناسب مع درجة المخاطرة التي تعرض لها.

• **مساهمة مؤسسات رأس المال المخاطر في حل مشكلة التمويل:** على الرغم من المخاطر التي تحيط بمجالات استثمار رأس المال المخاطر وباعتبارها استثمارات طويلة الأجل ينقصها معيار الإرادية والامان، فضلا عن تلك التي تحيط بمهنة رأس المال المخاطر باعتبارها مهنة مستحدثة نسبيا لم يألفها السوق من قبل إلا أنه من الضروري دعم نشاطها لأهميتها القصوى في دفع المشروعات الناشئة واستمرار نموها وضمان بقائها خاصة في القطاعات المهددة، كقطاع التجديد والابتكار، فأمام تزايد الحاجات التمويلية للمشروعات الناشئة من جهة وشح الأوساط المالية التقليدية للتصدي لتلك الحاجات من جهة أخرى يظهر خيار رأس المال المخاطر كطوق نجاة هام وضروري وهو ما وعته جيدا لاقتصاديات المعاصرة، وذلك لحشد المدخرات نحو مؤسسات رأس المال المخاطر وتوفير لاختصاصات والخبرات اللازمة لها، مما أدى إلى تضاعف أعدادها.

• **الميزة الاستراتيجية لمؤسسات رأس المال المخاطر:** يمكن أن تتبنى مؤسسات رأس المال المخاطر استراتيجية تويح الاستثمارات سواء بتنوع مكونات المحفظة أو بتنوع الصناعة للقطاعات الصناعية أو التجارية التي تتبعها المشروعات فالنسبة لتنوع مكونات المحفظة، فيتمثل في ضرورة الحد من ارتفاع المخاطر باعتبارها أحد اساليب تنوع محفظة الأوراق المالية وذلك بإقامة توازن بين الأموال غير السائلة ذات المخاطر المرتفعة.

• **دعم المشروعات الناشئة أو المتعثرة وتدليل عقباتها:** تدعم مؤسسات رأس المال المخاطر المشروعات الناشئة أو المتعثرة، حيث تقوم بتغطية الحاجات التمويلية خلال أطوار حياتها الأولى بدون أن تطلب ضمانات أخرى بخلاف كفاءة فكرة المشروع وفعالية أشخاصه، كما تساهم مؤسسات رأس المال المخاطر في توفير الدعم المالي والفني اللام لإعادة هيكلة هذه المشروعات، وفي جذب الاستثمارات إليها من خلال ما يعنيه مساهمة تلك المؤسسات في المشروعات من متابعة فنية ومالية ضرورية لإصلاح مسارها، بما يبيث روح الطمأنينة في نفوس المستثمرين يحفزهم على الاستثمار فيها للاستفادة من الربح الرأسي مالي المتوقع أن يحدث في المستقبل بعد أن ينمو نشاطها ويزدهر، كما يتم

تدليل عقبة المشروعات الناشئة أو المتعثرة لما تتميز به هذه المؤسسات من قدرة على التعامل مع المخاطر بأسلوب ناجح إلى حد بعيد إلى الدرجة التي أصبح معها رأس المال المخاطر حرفة وصناعة دولية أكثر منه بطريقة تمويل.¹

2- مميزات نظام المشاركة:

يتميز نظام المشاركة القائم على تحريم الفائدة الثابتة على القروض وحل الربح الناشئ في مخاطر الاستثمار، وتوزيع الناتج من الربح أو الخسارة بين طرفي الاستثمار بما يلي:

- **زيادة معدل النمو الاقتصادي:** لنظام المشاركة دورا في الانتعاش التمويلي عن طريق المؤسسات المصرفية اللازمة لتطبيق صيغة، التي لها القدرة والرغبة على الاستمراران في التمويل عندما يبدأ الكساد في الظهور، فالتمويل بالمشاركة يواجه توقعات أو أحوال الكساد باعتباره رأس المال المخاطر.
- **وفضلا عن ذلك فإن التمويل بالمشاركة يزداد عندما تقل الاككتابات وتضعف البورصة:** ففي حالة وجود بورصات أوراق مالية فإن الشركات تسعى للبنوك لتحصل على التمويل طويل الأجل لا يلزمها بفوائد ثابتة، ولكن يشترك معها في الأرباح بناء على قاعدة "الغنم بالغرم"، والتمويل بالمشاركة أكثر ضمانا لتحقيق النجاح للمشروعات الصغيرة، إذ يقف البنك الإسلامي مع هذه المنشآت مراجعا خططها ومعطيا مشورته بالنسبة للبدائل، ويزيد من قدرتها على التقدم والنمو والتمويل بالمشاركة أكثر ضمانا لتحقيق النجاح للمشروعات الصيغة، إذ يقف البنك الإسلامي مع هذه المنشآت مراجعا خططها واعطيا مشورته بالنسبة للبدائل، ويزيد من قدرتها على التقدم والنمو، والتمويل بالمشاركة ما هو إلا بمثابة وجود مؤسس مشارك يشد أزر المؤسس الفرد والمستحدث الفرد، فالبنك الإسلامي أقوى من الأفراد في البدء في إنشاء المشروعات لماله من خبرة ودراية أجهزة أي أن البنك الإسلامي أكثر قدرة من المستحدث الفرد على إنشاء المشروعات، هو يستطيع تقييم فرص الاستثمار تقييما كميًا اتوافر التخصصات والخبرات، ثم إن البنك الإسلامي يستطيع بما لديه من إمكانات مالية أو يتبنى الأفكار الابتكارية، ويتبنى التكنولوجيا الجديدة أكثر مما يستطيع المؤسسون، فالمخاطر في السلع الجديدة والمخاطر في التكنولوجيا الجديدة كبيرة كذلك، وإمكانات البنك أكبر من إمكانات المستحدث الفرد، لذا

¹ - عبد الله بلعدي: التمويل برأس المال المخاطر، مرجع نفسه، ص 304

فإن التمويل بالمشاركة للاستثمارات الجديدة التي تتميز بالمخاطرة يجعل من هذه الأداة التمويلية التي يستخدمها البنك الإسلامي قوة سحرية في زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة¹

• **اعتدال خصائص النظام وتكافل فئات المجتمع:** إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والحرية الاقتصادية للأفراد. أصلان يتوازيان وكلاهما يكمل الآخر ولكل مجاله، فالسوق يقومه ويقويه تدخل الدولة، والملكية الخاصة تتكامل مع الكلية العامة، وتعاون معها التأمين احتياجات المجتمع وتدعيم استقلاله الاقتصادي، كما يتحقق في ظل نظام المشاركة التوزيع العادل للدخل والثروة وفق قواعد أخلاقية، لا ضرر وضرار فيها ويمر عبر قنوات محددة وثابتة للنظام المالي منها الزكاة والوقف والوصية والميراث بالإضافة إلى أدوات أخرى تفرضها السيادة المالية وتتطلبها مساهمة القادرين اقتصادياً ومالياً من أفراد المجتمع في تحمل جزء من الأعباء العامة التي تثقل كاهل الخزينة العامة للدولة، وفي ظل نظام المشاركة تحتضن الجماهير أنظمة ومؤسسات الاقتصاد وتتفاعل معها بما يعمل على تحسين تعبئة مختلف لموارد الاقتصادية للمجتمع وتوظيفها بكفاءة عالية، وذلك لارتباط أنظمة اقتصاد المشاركة ومؤسساته بالقيم الثقافية والاجتماعية التي تضبط السلوكيات والتصرفات الاقتصادية للمتعاملين في المجتمع.²

• **تحقيق العدالة الاقتصادية:** يبرز دور العمل في نظام المشاركة باعتباره أساس التقدم والتنمية ويمثل رأس المال الحقيقي للشعوب خاصة الشعوب التي لا تزال في طور التنمية الاقتصادية، كما أن دخل رأس المال احتمالياً مثل دخل العمل، فيحتملان مخاطر الاستثمار ويتشاركان في الربح والخسارة كما تشجع صيغ نظام المشاركة كالمضاربة أو المشاركة المبادرات الاقتصادية. وتؤمن وفرة فرص الاستخدام والعمالة وتستبعد المظهر الربوي للمقرضين ولا تزيد في تكاليف الإنتاج، ولا في أسعار المواد وتخفف من حدة الفوارق بين الدخل الثابتة والدخول المرنة وتقلل من الآثار التضخمية، وتقضي على التلاعب والتحكم في الأسعار وعلى عقلية المقامرة والميسر، وتوفق بين مصالح كافة الأطراف.

• وتطفئ الصراع بين الطبقات، ولا يعود ثمة مجال لاستغلال طبقة أخرى في حين أن عبء الفوائد الثابتة يمتد إلى كل المواطنين الذي يتحملونها في فروق الأسعار كمساهمة عامة وغير عادلة، وقد تبين لنا أثناء تناولنا لصيغ نظام المشاركة بأن هذه الصيغ تتسم بالكثير من المرونة في التطبيق والعدالة في

¹ - الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، نفس المرجع السابق ص 216.

² - المرجع نفسه، ص 217

توزيع النتائج بين أطراف العلاقة التمويلية مما يجعلها صالحة للتطبيق في كل عصر، مع شيء من التطوير سيؤخذ فيه بعين الاعتبار ظروف ومتطلبات ذلك العصر.¹

• **تحقيق التنمية والتعاون مع العالم الخارجي:** يوفر نظام المشاركة عدة أساليب وصيغ للتعاون بين عنصر الإنتاج " المال والعمل " من أجل تحقيق التنمية الشاملة لمختلف القطاعات الاقتصادية على أساس " الغنم بالغرم " حيث تستمر الأموال بالمضاربة أو المزارعة أو المساقاة أو المرابحة أو المشاركة ونحوها.²

• كما يشجع اقتصاد المشاركة التعامل بين الأفراد والمؤسسات والانفتاح على الحكومات والاقتصادية الأجنبية، من أجل الاستفادة مما لدى العالم الخارجي من موارد وتقنيات ومن أجل تحسين أداء الاقتصاد الوطني والمساهمة في تحسين الاقتصاد العالمي، وبهذا المفهوم فإن نظام المشاركة ينسجم مع البناء الفكري والعقائدي للشعوب العربية والإسلامية مما يعطيه القدرة على تفعيله وتحسينه لصالح التنمية الوطنية الشاملة.

المطلب الثالث: العلاقة بين التمويل برأس المال المخاطر والمضاربة

إن التمويل بصيغتي المضاربة و رأس المال المخاطر يعتبر تمويل شراكة ليس تمويل قرض واستدانة، لذا فإن صيغة المضاربة ورأس المال المخاطر يقدمان تمويلاً بلا مقابل فوراً لا دورياً وبدون ضمانات مسبقة ولا أعباء ديون وسعر فوائد مختلفة واشتراك صيغة المضاربة مع تقنية رأس المال المخاطر للخصائص نفسها تجعل الباب مفتوحاً أمام الاستثمار الحقيقي والمباح وبالتالي تضيق الخناق على التمويل الربوي الذي لطالما ساهم في تفاقم الأزمات الاقتصادية والذي أدى إلى كشر وغلق سبل التنمية والبناء فوجودهما في العملية الاستثمارية يكون على أساس المشاركة في المشروع لأنه مبني على تقاسم المخاطر، فالمضاربة إلى جانب رأس المال المخاطر تساهم في حل مشكلة التمويل وتدعم تلك المشروعات الجديدة الناشئة وتدليل عقباتها، فيعتبران بديلاً للأنظمة التمويلية التقليدية بتبنيها سياسة إلغاء سعر الفائدة من كل العمليات التمويلية، وقيامهما ويتبعها بمبدأ الغنم والغرم، وعلى مبدأ العمل والمخاطرة ويشتركان في الربح والخسارة للمشروع الممول فهما. إذا يخالفان المبدأ الذي يقوم عليه نظام القرض، فهو

¹ - سليمان ناصر: **تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**، المطبعة العربية، القرارة، غرداية، الجزائر الطبعة الأولى، سنة 2002، ص144.

² - جمال لعمارة: نفس المرجع السابق، ص61.

العائد المضمون كما ولديهما قوة أكبر من نظام التمويل التقليدي من خلال تجميع المدخرات والأموال وإمكانية استقطاب العديد من الموارد والادخار التي كانت تنمو خارج المنظومة المصرفية لسبب تحفظ أصحابها من مسألة التعامل بالفوائد وكذا المساهمة في خلق مناصب شغل وتمويل الاقتصاد ومن خلال كذلك تشجيع الكفاءات على البحث والابتكار والتطوير ودعم والرفع من مستوى الاستثمار والقيام بتوزيعه بصورة أفضل على المجالات الاقتصادية وباختلافها في ما يخدم أغراض التنمية الاقتصادية.¹

المطلب الرابع: العلاقة بين نظام رأس المال المخاطر ونظام المشاركة

إن للبنك الإسلامي في ظل نظام المشاركة دورًا فعالاً في تمويل بذرة رأس المال وفي الانتعاش التمويلي بالإضافة إلى رغبة وقدرة البنك الإسلامي على الاستمرار في التمويل عندما يبدأ الكساد في الظهور، فالتمويل بالمشاركة ليس مظلة مصرفية تتسحب عندما تمطر السماء.

فمن المعروف أنه في أحوال الكساد أو توقعها تبدأ المظلة المصرفية التقليدية (القروض) في الانسحاب توقعاً للأمطار ولكن التمويل بالمشاركة باعتباره رأس المال المخاطر لا يهرب على الأقل بهذه السهولة.

لقد اكتشف أصحاب رجال المال في إنجلترا أن رأس المال المخاطر ليس جباناً بالدرجة التي تجعله يهرب أمام أول ناقوس للانكماش وذلك بناء على أن رأس المال المخاطر تمويل في مقابل التملك يخضع للريح والمخاطرة وليس عائد أكيد مضمون سابقاً، واثبتت دراسات أخرى في أمريكا أن الحاجة تزداد إلى التمويل المخاطر عندما تقفل مصادر التمويل التقليدية أبوابها، فهي تحل محل أصحاب الملايين عندما يحجمون عن الاستثمار ويصبح لهذا النوع من التمويل أهمية عندما ينخفض التراكم الرأس مالي وأظهرت الدراسات في أمريكا أن رأس المال المخاطر أكثر ملائمة لتمويل السلع الجديدة والتكنولوجيا الجديدة التي كانت ممنوعة على مصادر التمويل المصرفية التقليدي، ويقول أحد المؤلفين الأمريكيين بالنص: " إن النمو والإنتاجية لهذه الأمة (أمريكا) يتحسن بشكل خطير" بالاستخدام الفعال لهذه الأداة التمويلية " رأس المال المخاطر"

¹ - بلعدي عبد الله: التمويل بين مؤسسات رأس المال المخاطر وشركة المضاربة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

وفضلا عن ذلك فإن التمويل بالمشاركة يزداد عندما تقل الاكتتابات¹ وتضعف البورصة ففي حالة وجود بورصات أوراق مالية فإن الشركات تسعى للبنوك لتحصل على تمويل طويل الأجل لا يلزمها بفوائد ثابتة، ولكن يشترك معها في الأرباح بناء على قاعدة "الغنم بالغرم"

تعتبر مؤسسات رأس المال المخاطر في الاقتصاديات المعاصرة من أهم وسائل التدعيم المالي والفني للمشروعات الناشئة لم تتميز به هذه المؤسسات من قدرة على التعامل مع المخاطر بأسلوب أقرب ما يكون إلى الصحة، إلى الدرجة التي أصبح معها رأس المال المخاطر حرفة وصناعة دولية أكثر منه بطريقة تمويل، إذ تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الاخفاقات داخل المشروعات التي تمولها مؤسسات رأس المال المخاطر منخفضة، بل وأدنى بكثير من المتوسطات المنشورة عن حالات الإخفاق ويرجع ذلك إلى أنها تنتقى بعناية المشروعات التي تقرر تمويلها. فرأس المال المخاطر لا يخصص لأية مشروعات وإنما فقط للمشروعات ذات الآفاق الربحية وعلى الأخص المشروعات الوليدة التي يحتمل أن تنتج أكثر في المستقبل بالنظر إلى أنها تعمل في مجال مرن، قبل للنفاذ في السوق، وبعمق قوي بدرجة ملحوظة، وتعد مؤسسات رأس المال المخاطر شكلا خاصا من أشكال التوظيف الجماعي بالنظر إلى أنها تهدف إلى تحقيق ربح رأسمالي في الأجل المتوسط المتحقق من إعادة بيع أو حوالة حصصها في المشروعات التي اكتتبت فيها.

وتعدد مؤسسات رأس المال المخاطر وتتنوع فعلى سبيل المثال يوجد في مصر شكلان رئيسان من اشكال مؤسسات رأس المال المخاطر شركات رأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار المباشر، وتعرف فرنسا أيضا نوعين رئيسيين من مؤسسات رأس المال المخاطر: شركات رأس المال المخاطر والصناديق المشتركة للتوظيف في المخاطر، وتجدر الإشارة هنا أن رأس المال المخاطر ليس تخصصا قاصرا على مثل هذه المؤسسات المنشأة لهذا الغرض إذ يجوز أن تمارسه أية مؤسسة تعنى لهذا التخصص فيه كالشركات المالية للابتكار، وشركات التنمية الإقليمية، وبصفة عامة تنقسم مؤسسات رأس المال المخاطر من حيث مصادر النشأة، إلى نوعين رئيسيين²

¹ - الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، مج 1، ط 1، 1982م، ص 216.

² - Bessis 5jol- capital risque et financement d4entreprisesm op cit p18

1- **مؤسسات مستقلة:** تقوم بجميع رؤوس الأموال لدى المستثمرين المحتملين مباشرة معتمدة في ذلك على قواعد معينة (شهرتها، تخصصها، خبرتها، تاريخها الناجح).

2- **مؤسسات تابعة:** وهي عبارة عن أفرع لمؤسسات مالية أو صناعية تؤسسها وتوفر رأس المال اللازم لها.

كما نشير هنا إلى أن مؤسسات رأس المال المخاطر إلى جانب تقديمها للدعم المالي للمشروع فهي تقدم خدماتها غير المالية المتمثلة في توقع المشاكل ووضع الحلول الملائمة والمشاركة بفعالية واقتدار في مساعدة المشروعات ولا شك أن نجاح مؤسسات رأس المال المخاطر في مهامها غير التمويلية، يعتمد بدرجة أكبر على مجموعة متكاملة من الموهبين والمتخصصين وخبراء بالأسواق والقادرين على رسم التوقعات الخاصة بمستقبل المشروع وتقديم هذه الخدمات بمقابل (أتعاب مالية) على أساس أن هذه الخدمات سيتقيد منه بدرجة واضحة كافة المساهمين.¹

إن نظام المشاركة يضع رأس المال العامل لأجير سواء كان مهنية باليد كالحداد، والنجار أو مهنية بالفكر كالطبيب والمهندس أو مهنية بالإدارة والمعرفة كالخبير في التجارة والزراعة ليصبح كل واحد من هؤلاء شريكا في العمل بدلا أن يكون أجيرا يكدح طول عمره في سبيل الأجر الذي تدخل به متطلبات الحياة اليومية.²

إن نظام المشاركة تتميز صيغته بطابع التنوع والشمول بما يغطي سائر جوانب احتياجات الأفراد والجماعات والمؤسسات والحكومات فتشمل هذه الصيغ عقود المشاركات، القروض، وبيع المرابحة للأمر بالشراء والسلم، والقروض الحسنة والاستصناع والمزارعة، والمساقاة وغيرهما، وتعتبر البنوك الإسلامية من أهم الصيغ المؤسسية لتطبيق الأخطار النظري لصيغ واساليب استثمار الأموال في الإسلام.³

وإن هذه الصيغ المتعددة الأشكال تتناسب مختلف الحالات وتغطي سائر جوانب الاحتياجات للأفراد والجماعات والمؤسسات والحكومات، وإن أهم ما يتميز به نظام المشاركة يتمثل في تحقيق العدل الاجتماعي وحسن التوزيع والتوازن الحكيم بين قوة رأس المال وجهد الإنسان، دونما تجاوز أو طغيان، كما

¹ – Batint, pierre- et al capital risque inter éditions paris, 1990, p101

² – سامي حسن محمود: صيغ التمويل الإسلامي مزايا وعقبات كل صيغة ودورها في تمويل التنمية، عن كتاب أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، الأزهر الشريف، القاهرة، ط1، سنة 192، ص204

³ – نفس المرجع السابق: ص221

أن صيغ نظام المشاركة ليست صيغا جامدة لا تتغير ولا تتبدل، وإنما هي صيغ متبدلة تبعا للحاجة وفي حدود إطار قواعد الشريعة الإسلامية الخالدة.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى نجاح نظام المشاركة في التطبيق العملي إنما يعتمد إلى حد كبير على سيادة الخلق الإسلامي في تصرفات الأفراد والقيادات والمجتمعات، فلا نجاح للنظام الإسلامي يغير تحقق صفات الأمانة والوفاء في كل من المنفذين والمتعاملين على حد سواء.¹

ويعتمد نظام المشاركة على قيمة الاخوة وما تتطلبه سلوكيات اجتماعية كالتضامن والتعاون والتكافل والانسجام والتضحية والإيثار، كما يعتمد على العدالة الاجتماعية والاقتصادية وما تقتضيه من تكافل بين الطبقات الاجتماعية وتكامل بين الأشكال الملكية، وتوازن في إشباع الحاجات الروحية والمادية وهذه المميزات هي التي تعطيه فروقا جوهرية بينه وبين نظام رأس المال المخاطر، ووفق هذا يكون نظام المشاركة تنظيما اجتماعيا ضمن إطار اجتماعي اقتصادي يضمن التخصيص الكفاء للموارد والتوزيع العادل للثروة العادل في آن واحد.²

يتضح من العرض السابق، وجود رابطة ثنائية قوية بين التمويل في ظل رأس المال المخاطر والتمويل في ظل نظام المشاركة فكليهما يقبل تحمل المخاطر أملا في التعويض المستقبلي لهذا الاستثمار بفائض قيمة (ربح رأسمالي) ومعدل مرتفع في المستقبل، إلا أن نظام رأس المال المخاطر يأمل في الحصول على فائض قيمة قوي في المستقبل البعيد نسبيا حال إعادة بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات متأخرة (الاستثمار المتوسط الأجل أو طويل الأجل والذي يستمر لعدة سنوات)، بينما تتمتع صيغ نظام المشاركة بكل أنواع التمويل من قصير ومتوسط وطويل الأجل، كما تتمتع صيغ نظام المشاركة بالمتعددة التنوع والشمول، عكس مؤسسة رأس المال المخاطر المحدودة نسبيا، ولعل الفرق الجوهرى يتمثل في أن نظام المشاركة مستمد من مقوماتنا الحضارية وينسجم مع مبدئيا وأصول المذهب الاقتصادي الإسلامي، ويزول عند استعماله وتطبيقه بواسطة المصارف الإسلامية، الحرج المجتمعي والاكراه

¹ - نفس المرجع السابق، ص 222

² - جمال لعمامرة: اقتصاد المشاركة نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق، نحو طريق ثالث، مركز الإعلام العربي

جمهورية مصر العربية، ط1، سنة 2000، ص 59

المؤسسي والتشريعي الذي نشهده حالياً، وما يترتب عن زوالهما من تزايد لطاقة التعبئة للموارد المالية الكاملة.¹

ويسود نظام المشاركة الخلق الإسلامي الرفيع وعليه فإن نظام المشاركة أكبر واشمل وأوسع نطاقاً ومجالاً بكثير من نظام رأس المال المخاطر.

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة

¹ - صالح صالح: السياسة النقدية والمالي في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، الجزائر

أجريت العديد من الدراسات في مجال التمويل برأس المال المخاطر وبصيغ المشاركة والمضاربة في المصارف الإسلامية وفي ما يلي عرض لبعض الدراسات التي تتصل بموضوع البحث حسب ما تكمن الباحثين من التوصل إليه.

المطلب الأول: دراسة كمال منصور، إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة فتح الأفاق في اكتشاف صيغ جديدة من صيغ أساليب التمويل في المصارف الإسلامية والتعرف على مختلف أساليب وأدوات إدارة المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل والمساهمة في ترشيد القرار التمويلي في المصارف الإسلامية واستخدام في الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يقوم بتجميع البيانات والمعلومات وتلخيص الحقائق المتعلقة بالبنوك الإسلامية، وقد توصل إلى أن البنوك الإسلامية قد اثبت وجوده وأكدته من خلال قيامها بمختلف عمليات التمويل والاستثمار عن طريق مختلف صيغ التمويل والعقود الإسلامية مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة.

المطلب الثاني: دراسة عبد الله بلعدي، التمويل بين مؤسسات رأس المال المخاطر والشركات المنشئة. الجزائر

تكمن أهمية هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها محاولة معرفة وتبسيط الضوء على التمويل برأس المال المخاطر وتكييفه وتكييفه شرعيا وكذا إبراز البدائل الإسلامية الخاصة بالتمويلات والأدوات المرتبطة بها في ظل نظام المشاركة، وكذا محاولة الربط بين التمويل برأس المال المخاطر والتمويل بالمشاركة ومحاولة إيجاد علاقة الربط بينهم، كما اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المقارن للمقارنة بين التمويل برأس المال المخاطر والتمويل بنظام المشاركة.

المطلب الثالث: دراسة محمد الصغير قرشي، التمويل برأس المال المخاطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر.

هدفت الدراسات إلى معالجة إشكالية التمويل برأس المال المخاطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر كبديل للتمويل البنكي التقليدي الذي يشكل عائقا أمام تنمية ابتكارات هذه المؤسسات نظرا لقلّة الضمانات التي تقدمها، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز أسلوب تمويل برأس المال المخاطر كبديل مناسب لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، واعتمد هذا العمل البحثي على توضيح الإطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الابتكار والعوامل المؤثرة فيه وطرق تمويله ورأس المال المخاطر كتقنية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزء الأول، أما

في الجزء الثاني، فتم اسقاط هذه المفاهيم على الواقع الجزائري وتقييم حالة الابتكار ووضعية التمويل برأس المال المخاطر من جانب المؤسسات المختصة من خلال المعطيات ذات الصلة المتاحة.

المطلب الرابع: دراسة محمد السبتي 2009، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة، جامعة منتوري، قسنطينة.

عنوان هذه الدراسة فعاليات رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة Finalrp تتبع هذه لدراسة المنهج الوصفي وقد هدفت هذه الدراسة على عدة نقاط من بينها التعرف بالنمط التمويلي المسمى رأس المال المخاطر وإبراز أهميته لتدفع بعجلة الاستثمار والتنمية عن طريق توفير التمويلات الآزمة للمشاريع الناشئة، وكذا إبراز الاختلافات بين رأس المال المخاطر والتمويلات الأخرى من حيث المبادئ والخصائص والآثار ومن بين النتائج المتوصل لها من خلال الدراسة أن رأس المال المخاطر يعتبر البديل التمويلي الأمثل الموجه لحل المشاكل التمويلية التي تواجهها المشاريع الناشئة خاصة المبتكرة منها، كما ان تمويل رأس المال المخاطر عبارة عن استثمار حقيقي من دون اثر الرفع المالي ولا يتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية بل هو أحد أشكال التمويل الإسلامية المتمثلة في التمويل بالمشاركة لذا فلا يتوقع أن تكون له آثار سلبية كما هو الحال بالنسبة للتمويلات الربوية التي أدت مؤخرا إل انهيار النظام المالي العالمي.

المطلب الخامس: القيمة المضافة

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو أنها: نظرا لعدم وجود دراسة مماثلة سبق أن أجريت حول أوجه رأس المال المخاطر في البنوك الإسلامية، وأن الدراسات السابقة، إما كانت على البنوك الإسلامية بشكل عام أو على صيغ التمويل بشكل خاص أو على التمويل برأس المال المخاطر هذا ما أدى إلى دراسة وبحث هذا الموضوع، حيث توصلنا من خلال دراستنا له إلى أن التمويل برأس المال المخاطر يعتبر صيغة من صيغ التمويل بالمشاركات في البنوك الإسلامية، حيث يعتبر أسلوب من أساليب التمويل لكن بتقنية وصيغة خاصة فهو يجمع بين تقديم النقد وتقديم المساعدة في إدارة الشركة مما يحقق تطورها، ويمثل صورة من الوساطة المالية من خلل رؤوس الأموال التي ترغب في الادخار العام أو الادخار المؤسسات باستثمارها بمخاطر مرتفعة مع توقع عائد مرتفع.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل الني تم فيه عرض الإطار المفاهيمي لتمويل برأس المال المخاطر الذي يعتبر أهم تقنية مستحدثة تتناسب وطبيعة المرحلة التي تمتاز بالتغيرات التكنولوجية السريعة، وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز مراحل ومؤسسات رأس المال المخاطر، التي لها أهمية اقتصادية واجتماعية وكذا صيغ التمويل التي افقرتها الشريعة الإسلامية في استخدام الأموال التي من أهمها المرابحة والمشاركة والمضاربة التي ميزناها عن باقي الصيغ في المقارنة، بينها وبين رأس المال المخاطر وتطرقت لعدة دراسات سابقة مشابهة لموضوعنا.

الفصل الثاني

واقع التمويل برأس المال المخاطر

في البنوك الإسلامية بالجزائر

تمهيد:

تعمل المصارف الإسلامية في بيئة تؤثر فيها وتتأثر بها، ويتغير مستوى التأثير بها حسب طبيعة النظام وهل يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الشرعية لهذا النوع من المصارف، فيشهد العالم من هذه الناحية ثلاثة أنواع من النظم، فمنها ما هو نظام مالي إسلامي كلية، ومنها من هو نظام تقليدي إسلامي - أي مزدوج- ومنها ما هو تقليدي كلية، وهذا الأخير هو حالة الجزائر أين تعمل المصارف الإسلامية في بيئة تتسم بالتعاملات التقليدية الربوية والمعامل التي لا تتطابق مع التزاماتها الشرعية، ومنه تم تقسيم الفصل إلى مبحثين.

- المبحث الأول: التمويل برأس المال المخاطر بالجزائر.

- المبحث الثاني: الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

المبحث الأول: التمويل برأس المال المخاطر في الجزائر

في هذا المبحث تم الوقوف على واقع المؤسسات الناشئة بالجزائر وتشخيصها والتعرف على واقع رأس المال المخاطر.

المطلب الأول: رأس المال المخاطر في القانون الجزائري

في ظل إصلاحات اقتصادية التي انتهجتها الجزائر في التسعينات وبعد صدور قانون 10/90 بدأ التفكير في رأس المال المخاطر الذي أبدى نجاحا كبيرا في العديد من الدول، حيث حتى 2006 لم يكن هنالك إطار قانوني ينظم شركات رأس المال المخاطر بالرغم من وجود شركات رأس المال المخاطر أمثال شركة (Finalop) وكذا شركة (So finance) و (Cnac) من ممارسة هذا النشاط، ويعرف المشرع الجزائري هذه الشركات بأنها التي تهدف للمشاركة في رأس مال الشركة، وهذا في الفصل الأول من القانون رقم 11/06 الصادر بتاريخ 24 جوان 2006، وقد ركز المشرع على مراحل نمو المؤسسة موضوع التمويل كما حدد كفاءات تدخل الشركة رأس المال الاستثماري والتي تتمثل في رأس المال المخاطر، الذي يشمل رأس المال الموجه لتمويل المؤسسات في مرحلة قبل الإنشاء وفي مرحلة الإنشاء رأس النمو الموجه لتنمية المؤسسة بعد إنشائها ورأس مال التحويل وقد حدد قانون 11/06 شروط ممارسة نشاط مؤسسات رأس المال المخاطر بالجزائر فيما يلي:

- تخضع ممارسة نشاط رأس المال الاستثماري إلى رخصة مسبقة يسلمها الوزير المكلف بالمالية، بعد استشارة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وبنك الجزائر.
- لا يجوز لشركة رأس المال الاستثماري أن تخصص أكثر من 5% من رأس ملها واحتياطياتها كمساهمة بأموال خاصة في مؤسسة واحد، كما لا يمكن أن تحوز اسهمها تمثل أكثر من 48 % من رأس مال مؤسسة واحدة.¹

المطلب الثاني: شركات رأس المال المخاطر في الجزائر

تأسست بناءً على القوانين السارية المفعول سنة 2002 مؤسسات عملياتية أو في طور الإنشاء مختصة بالتمويل برأس المال كلها فروع تابعة لمصارف عمومية ونذكر منها ما يلي:

¹ - علي سماي: ليلي أولاد ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 106

1) الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة (Finalep):¹

تأسست بعد مجموعة لقاءات بين بنك الجزائر وزارة المالية مع البنك الأوروبي للاستثمار، الوكالة الفرنسية للتنمية والصندوق الألماني للتعاون من أجل تقديم دعم لتنمية الاستثمار في الجزائر بـ 15 نوفمبر 1990 تم إمضاء اتفاقية سمحت بإنشاء الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة فيما بعد وقد بلغ رأس مال الشركة عند إنشائها 73750000 دج موزعة على بنك التنمية المحلية بنسبة 10 % من القرض الشعبي الجزائري بنسبة 20 % والوكالة الفرنسية بنسبة 40 % وبعد انضمام البنك الأوروبي للاستثمار وصل رأس مالها إلى 159750000 يحوز عليه كل من بنك التنمية المحلية بنسبة 40 % والوكالة الفرنسية للتنمية بنسبة 28.74 % القرض الشعبي الجزائري بنسبة 20 % والبنك الأوروبي للاستثمار بنسبة 11.26 %

ومن بين مهام هذه الشركة:²

- المساعدة في إعداد الدراسات القابلة للتنفيذ والبحث عن تمويل مسبق والتحقيق من الشركاء وعرض نشاط ابنوك، وبنوك المعطيات الدولية البيت تقدم يد الإرشاد والمساعدة.
- تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث النشأة وتنمية المشاريع المتعثرة.
- تساهم في عمليات التمويل عن طريق الشركة في رأس المال المخاطر، على العكس من البنوك التي تمنح القروض أي أنها تقوم باقتصاد المساهمة في رأس المال الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- الشركة المالية للاستثمار (Sofinance):

في المؤسسات المالية العمومية اعتمدت من طرف بنك الجزائر في 09/01/2001 برأس مال 5 مليار دج ليرتفع إلى 10 مليار دج سنة 2017 تهتم بتمويل عمليات تطوير المنتجات الوطنية لمدة تتراوح من 3 إلى 5 سنوات، وتتلخص مهامها في الآتي:

¹ - محمد الصغير قريشي: التمويل برأس المال المخاطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر، دراسة تقييمية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال REFAAD، المجلد 7، العدد 1، 2019، ص 25

² - قلوب عبد الله، حاكم حميد: استراتيجيات تمويل المؤسسات الناشئة برأس المال المخاطر في الجزائر، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 4، العدد 2، 2021، ص 98

- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القرض الإيجاري.
 - المساهمة في رأس المال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - منح القروض العادية والاعتماد المستندي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - بالإضافة إلى تقديم الاستشارة والمساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وصل عدد مساهماتها سنة 2012 بقيمة تقدر بـ 2.8 مليار دج كقروض متوسطة وطويلة الأجل، وأكثر من 600 مليون دج اعتمادات مستنديه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- الشركة الجزائرية السعودية (Asicom):

أنشأت بموجب اتفاقية بين الجزائر والمملكة السعودية في أبريل 2004 وتعد أول مؤسسة حكومية متخصصة في رأس مال المخاطر بالجزائر فقد حدد رأسمالها بثمانية مليارات دينار جزائري 8000000000 دج، تهدف الشركة للاستثمار في القطاع الصناعي، العقاري، السياحي والفلاحي، وهذا من خلال المساهمة غي اس المال أو القرض الإيجاري

4- الجزائر استثمار:

الجزائر استثمار عبارة عن مؤسسة رأس مال استثماري أنشئت بموجب قانون رقم 06-11 في 24 جوان 2006 المتعلق بشركات راس المال الاستثماري، برأس المال قدره واحد مليار دينار جزائري، على اساس شراكة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 70 والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بـ 30 وقد تم اعتماد بـ 05 ماي 2010 لتحسين القدرات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل نقص الضمانات المطلوبة.¹

لا يتم المشاركة في رأس مال مؤسسة أخرى إلا على أساس عقد المساهمين الذي يحدد على وجه الخصوص مدة المساهمة في الاستثمار وشروط الاستثمار في شركات رأس المال الاستثمار، كما لا يمكن لشركات رأس المال الاستثماري الاقتراض يكون بما يفوق 10 من أموالها الخاصة الصافية، ولا يمكنها استخدام المبالغ المقترضة في عمليات للمساهمة، أما في ما يخص مراقبة النشاط فإن مؤسسات راس المال الاستثماري تخضع لرقابة لجنة عمليات تنظيم البورصة ومراقبتها.

¹ - محمد الصغير قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 26

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون قام بتحديد الخطوط العريضة والعناصر العامة لنشاط مؤسسات رأس المال الاستثماري، أما التفاصيل فتركزت للنصوص التنظيمية التي لم تنشر إلى غاية 2008، وقد تضمن تحديد رأس المال الأدنى لمؤسسة رأس المال الاستثمار الذي قدر بـ 100 مليون دج. هذا بالإضافة إلى القرار الذي يحدد مقاييس الكفاءة و الاحترافية لمسييري شركة رأس المال الاستثماري الصادر بـ 21 جانفي 2009 وفقا لهذا القرار على كل من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والإطارات المسؤولين أن يكونوا حائزين على شهادة جامعية وخبرة مهنية لا تقل عن 8 سنوات.

المطلب الثالث: شروط إنجاز شركات رأس مال المخاطر في الجزائر.

يجب على الدولة الجزائرية توفير مجموعة من الشروط لإنجاح هذه الشركات نلخصها في النقاط الآتية:

-تشجيع إنشاء شركات رأس مال المخاطر بغض النظر عن جنسيتها.

- دعم أساليب الشركة مع مؤسسات رأس مال المخاطر الأجنبية خاصة المالكة لتكنولوجيا عالية.

الأجنبية خاصة المالكة لتكنولوجيا عالية.

- إنشاء مراكز بحوث والتدريب لمساعدة المشاريع الناشئة لدعمها بالتمويل، والاستشارة.

-إنشاء مركز وطني للإعلام الاقتصادي مهمته توفير المعلومات للمستثمرين في كافة أوجه النشاط الاقتصادي.

-الإسراع في إنشاء سوق أوراق مالية ليتم من خلاله تداول الأسهم والأوراق المالية الخاصة لهذه الشركات

-تقديم حوافز ضريبية لهذه الشركات بالإضافة إلى تبسيط الشروط التنظيمية التي تحكم عمل هذه

الشركات.¹

¹ - دراجي كريمو: شركات رأس المال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات، دراسة حالة لجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد

المبحث الثاني: الصيرفة الإسلامية في الجزائر

قامت الجزائر على غرار العديد من الدول العربية والغربية بمنح الاعتماد لمصارف الإسلامية على أنها مصارف تجارية عادية، فتم إنشاء بنك البركة سنة 199/12/06، حيث تعود فكرة إنشائه إلى سنة 1984م، أين تم الاتصال بين الجزائر ممثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وركة دلة البركة القابضة الدولة وهي مجموعة مصرفية سعودية مقرها مملكة البحرين، تقدم خدمات مالية إسلامية وتمتلك عدد من المصارف والفروع الدولية تحت اسم البركة، حيث كان الهدف من الاتصال هو التعاون في مجال التجارة الخارجية، فتم تقديم ما قيمته 30 مليون دولار لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهو ما أدى تبادل الثقة، وفي سنة 1986 قامت مجموعة ذلة البركة المصرفية بعقد ندوتها الرابعة بالجزائر العاصمة أين بدأت تتبلور فكرة إنشاء بنك إسلامي في الجزائر.

المطلب الأول: نظرة عن تجربة الجزائر حول مجال الصيرفة الإسلامية

على هامش الدورة الرابعة للبنك الإسلامي للتنمية المنعقدة في الجزائر، تم الاتفاق بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومجموعة دلة البركة البحرينية بإنشاء أول مشروع للتمويل على شكل بنك أطلق عليه اسم بنك البركة الجزائري بتاريخ: 20 ماي 1991م كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض (القانون رقم 10 لسنة 1990) الذي صدر مع الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أما بداية ممارسة نشاطه بشكل فعلي فكانت في شهر سبتمبر 1991م.

وكتعريف لبنك البركة الجزائري فقد صرح عرف الشيخ صالح¹ عبد الله كامل بنك البركة الجزائري على أنه: " بنك اسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذ وعطاء، ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم إلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشرعية الإسلامية".

وهنا نسرد اهم المعلومات الخاصة بهاذين المصرفيين.

1- بنك البركة الجزائري: ينتمي بنك البركة الجزائري إلى مجموعة البركة المصرفية، والتي تتكون من 12 بنك، وهي بذلك موزعة على 12 دولة، حيث يبلغ رأس مالها أكثر من 1.5 مليار دولار أمريكي، تقدم خدماتها لعملائها في أكثر من 300 فرع، وفي هذا الإطار ف، بنك بركة الجزائري يستفيد من الخبرة المتبادلة بين فروع المجمع، خاصة في مجال إدارة المخاطر، بعد بنك البركة الجزائري من بين البنوك

¹ - عجة الجبالي: عقد المضاربة في المصارف الإسلامية، دار الخلدونية، 2006، ص 227

العاملة في الجزائر، الذي ينص صراحة في قانونه الأساسي في المادة الثالثة في فقرتها السابعة بأنه يقوم بأعمال التمويل والاستثمار على غير أساس الربا، لقد كان رأسمال البنك على الإنشاء 500 مليون دج مقسم بالتساوي على 500000 سهم، أي ما يعادل 1000 دج للسهم الواحد يشترك فيه مناصفة كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية) بنك عومي جزائري، (ومجموعة ذلة البركة القابضة الدولية)، وقد قام البنك برفع قيمة رأسماله سنة 2006، بمقدار أربعة أضعاف، أي ما يعادل 2.5 مليار دج، حسب الامر 03-11 والذي نتج عنه تغيير في توزيع حصص رأس المال على المساهمين حيث أصبحت:

- نسبة مشاركة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مساوية إلى 44 %.

- نسبة مشاركة ذلة البركة القابضة مساوية إلى 56 %¹.

وحسب القانون 04-08 المؤرخ في 2008/12/23 تم رفع مال البنك بالشهر ديسمبر 2009، إلى 10 مليار دج، مع الاحتفاظ بنفس نسب المشاركة، ولقد تضاعف حجم ميزانية أصوله بأكثر من 74 مرة في الفترة الممتدة ما بين 1993-2016، أما في مجال التمويل الاستثماري بالصيغ الإسلامية وهو موضوع دراستنا فقد بلغت ما قيمته 80627 مليون دينار لدى بنك البركة سنة 2014 مقابل 59637 مليون دينار سنة 2008 أي بنسبة أكثر من 35 %

2- مصرف السلام . الجزائر: وبعد سنوات من تأسيس بنك البركة الجزائر تم اعتماد ثاني مصرف إسلامي " مصرف السلام" الجزائر كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي، جاء تأسيس المصرف بتاريخ: 2006/06/08، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10 ليبدأ مزاولته نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

وعلى الرغم من أن العمل المصرفي في الجزائر يخضع لقيود الصيرفة التقليدية، فإن المنتجات المالية المصرفية الغلامية تلاقي رواجاً لدى التعاملين الجزائريين، خصوصا عقود التمويل بالمرابحة الإجارة الاستصناع والمشاركة.²

¹ - رديم حسين وزكري محمد: الصناعة المصرفية الإسلامية في دول المغرب العربي واقع وتحديات، المؤتمر العلمي

الدولي التاسع، الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل 2012 - ص 05

² - نفس المرجع: ص 06

المطلب الثاني: تحليل بيئة عمل المصارف الإسلامية العاملة بالجزائر.

تنشط المصارف الإسلامية ضمن بيئة تمتاز بمتغيرات تثر تأثير مباشر يعمل هذه المصارف، وعليه فإن بعض هذه التأثيرات تشكل عائقا أمامها، حيث أن على المصارف الإسلامية التأقلم معها ومسايرتها لأنها خارجة عن نطاق سيطرتها، بالرغم من استعداد السلطات الجزائرية لفتح المجال أمام الصناعة المصرفية الإسلامية.

إلا أن واقعها يبقى محدودا، كونها تعاني من مجموعة من المعوقات سواء داخل المصارف أو خارجها ولدراستها قمنا بتقسيم المحيط التي تعمل به المصارف الإسلامية إلى بيئات سنحاول سرد أهم النقاط في هذا العصر.

1- البيئة القانونية: تعتبر الصيرفة الإسلامية بالجزائر غير مقننة، الأمر الذي ينعكس على نقص في القانون المصرفي أين لا يعتبر المصرف الإسلامي مضارب اتجاه المودعين على عكس المصارف التقليدية والإزدواج لضريبي في القانون الجبائي خلال العمليات التجارية التي يقوم بها، بالإضافة إلى منع الملكية للمصارف الإسلامية لكونها تاجر لا يبيع يشتري

2- البيئة الاقتصادية: نعتبر البيئة الاقتصادية واسعة النطاق تتعدد عناصرها خاصة مع تعدد السياسات الاقتصادية الكلية المطقة المصارف الإسلامية العاملة بالجزائر تبين أن هناك مجموعة من العوائق تسرد أهمها كالتالي:

- عدم وجود دليل حوكمة خاص بالمصارف الإسلامية سوء كانت داخلية أ خارجية وتنقسم هذه الأخيرة بدورها إلى مكاتب مستقلة تهتم بالتدقيق وأخرى سلطات عليا تابعة أو مستقلة للسلطة النقدية تهتم بالإفتاء والفصل في الاختلافات الشرعية (كسلطة تشريعية فقط).
- تحتاج لنظام تأمين يتوافق مع المصارف الإسلامية خاصة لنظم حماية الودائع لكونه يجنب المصرف الإسلامي مخاطر السمعة ومخاطر عدم الثقة في مصداقية الرسالة المالية وبالتالي بعث الثقة والاستقرار بالنظام المصرفي الإسلامي.¹

¹ - سيد الهواري: الإدارة المالية الاستثمار والتمويل طويل الأجل، دار الجيل للطباعة، بدون ط، 1985، ص 85

- حاجة المصارف الإسلامية العاملة بالجزائر إلى إقامة سوق مالي ثانوي إسلامية لإمكانية تسهيل الأصول في وقتها بدون خسائر وبما يتوافق مع الالتزامات الشرعية هذا من جهة، وإمكانية استغلال فرص توظيف الأموال بما يحقق أقصى عوائد من جهة أخرى.

3- البيئة التنفسية: إن لمصارف الإسلامية تواجه مجموعة من التحديات تحول بينها وبين تحسين أدائها وهو ما يؤدي إلى انخفاض مستوى فعاليتها في مواجهة تهديدات العولمة المالية، وتتبع الحاجة إلى تأهيل المصارف الإسلامية في الجزائر من الحاجة إلى رفع تنافسها في ظل السياسات المتوجهة نحو الانفتاح لمالي من جهة، بالإضافة إلى المنافسة الشديدة من المصارف التقليدية العاملة بالجزائر من جهة أخرى.

4- البيئة الاجتماعية: إن عمل المصارف الإسلامية بقواعد شرعية ذات طابع ديني اجتماعي أوجب عليها مجموعة من العوامل الاجتماعية المعرّقة لتحسين أدائها فنذكر منها الآتي:
- عدم فهم كثير من المتعاملين للنموذج الإسلامي وسيطرة العقلية الربوية عليهم.

- عدم توفر الخلق والسلوك الإسلامي اللازم لتطبيق النموذج الإسلامي لدى النسبة الغالبة من المتعاملين.

- مشكلة المماثلة في تسديد الديون.¹

المطلب الثالث: التمويلات الخاصة ببنك البركة في الجزائر

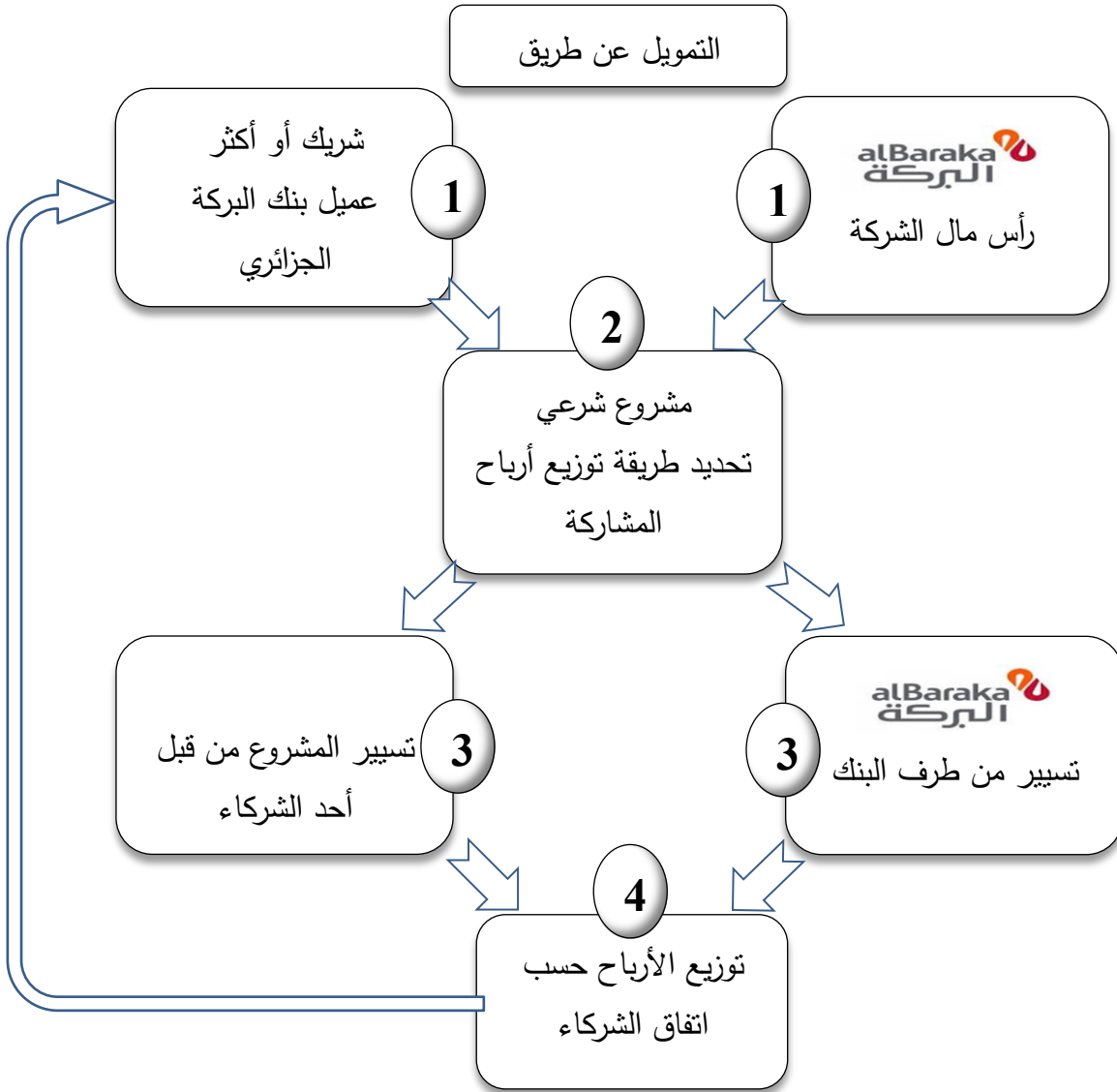
1- التمويل عن طريق المشاركة

المشاركة هي المساهمة بين طرفين أو أكثر في رأس مال مؤسسة، مشروع أو عملية مع توزيع النتائج (خسارة أو ربح) حسب النسب المتفق عليها. تتم هذه المساهمة أساسا على الثقة ومردودية المشروع والمشاركة كما هي مطبقة في البنوك الإسلامية مثل مؤسستا، تتم في أغلب الأحيان في شكل تمويل المشاريع أو العمليات الظرفية المقترحة من طرف العملاء، وهذا موضح في الشكل التالي:²

¹ - سيد الهواري: نفس المرجع السابق، ص86

² <https://albaraaka-bank.com>21.36 ، 2022-05-11

الشكل رقم (01): يوضح التمويل عن طريق المشاركة



المصدر : <https://albaraaka-bank.com> ، 2022-05-11 ، 21.36

وتكمن أهمية صيغة المشاركة التمويلية ومن خلال طبيعتها المساهماتية بالنسبة للبنوك الإسلامية إمكانية توفير الموارد على المدى المتوسط والطويل.

و كذلك تلبي أيضا التمويلات الممنوحة في شكل ماركة الاحتياجات التمويلية للوحدات الصغيرة من قطاع الحرف، والسياحة، والمطاعم وغيرها من أنواع الأنشطة التي بالغرم من ضعفها من حيث الضمانات والموارد المالية فإنها بالمقابل تمثل مصلحة ثقافية مضمونة.

ويمكن ذكر بعض من شروط مطابقتها صيغة المشاركة مع الشريعة الإسلامية.

- يجب على الطرفين قبول مبدأ لمشاركة في أرباح وخسارة المؤسسة الممولة تعتبر كل اتفاقية يضمن من خلالها أحد الطرفين استرجاع أمواله بغض النظر عن نتائج العملية باطلة وعديمة الأثر وعليه فإنه لا يحق للبنك المطالبة بتسديد حصته إلا في حالة خرق مشاركة أحد بنود عقد المشاركة اللامبالاة في تسيير العملية وفي حالات سوء النية الإخفاء، خيانة الثقة وكل المخالفات المشابهة.

- يمكن للبنك مطالبة شريكه بتقديم ضمانات ولكن لا يمكن التنفيذ عليها لا في حالة ثبوت المخالفات.

- يجب أن تكون الخدمات والأشياء موضوع المشاركة مطابقة لتعاليم الإسلام (الشرعية)

2- التمويل عن طريق المرابحة:

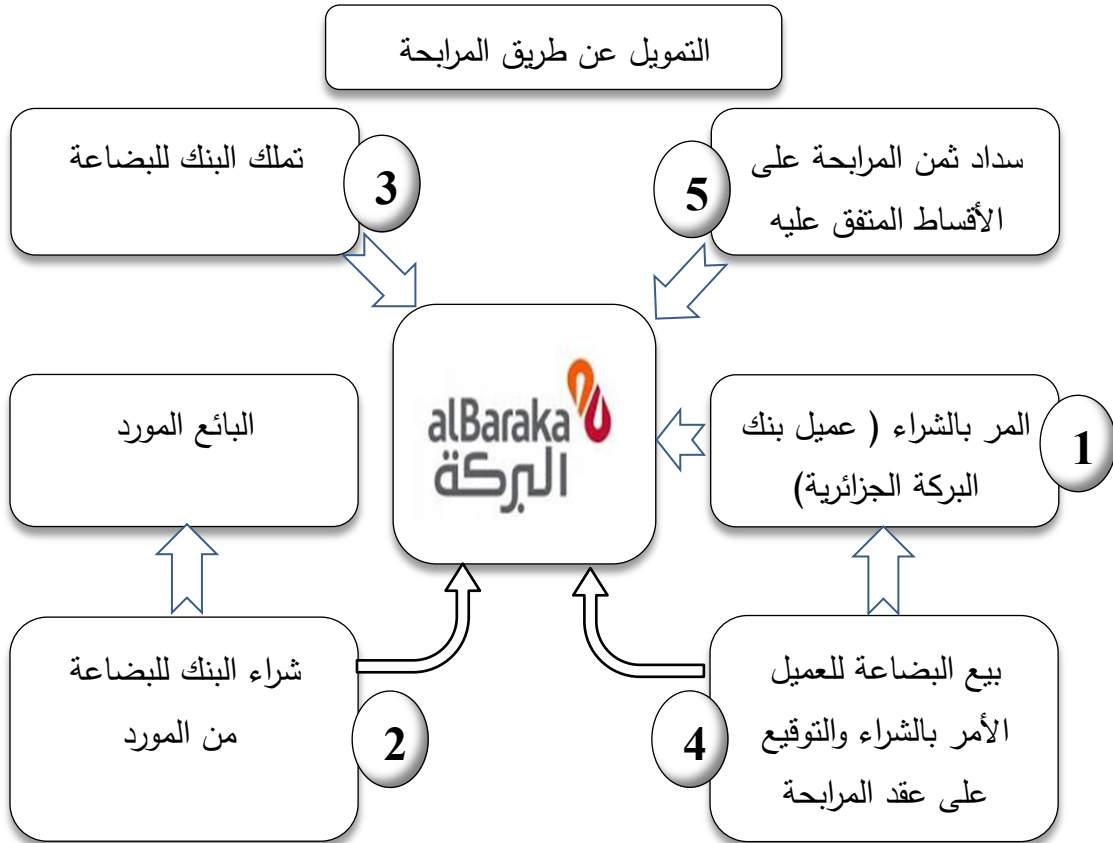
- المرابحة هي عملية بيع بثمن الشراء مضاف إليه هامش الربح المعروف ومتفق عليه بين المشتري والبائع (البيع بربح معلوم)

يمكن للمرابحة أن تكتسي شكلين:

- عملية تجارية مباشرة ما بين باع ومشتري.

- عملية تجارية ثلاثية ما بين المشتري الأخير (مقدم طلب شراء) وبائع أول (المورد) وبائع وسيط (منفذ طلب الشراء).

الشكل رقم (02): يوضح التمويل عن طريق المرابحة



المصدر: <https://albaraaka-bank.com> ، 2022-05-11 ، 21.36

تتمن أهمية صيغة المرابحة في أنها تسمح للبنوك الإسلامية بتمويل وفقا لمبادئها، سواء الاحتياجات الاستغلالية لعملائها (مخزونات، مواد منتجات، الوسيطة) أو استثماراتهم.

ويمكن أن يكون موضوع عقد المرابحة مطابقا للشريعة الإسلامية (عدم تمويل المواد المحرمة في الإسلام).

المبلغ العائد وهامش ربح البنك وأجال التسديد، يجب أن تكون معروفة ومتفق عليها بين الطرفين مسبقا.¹

3- مساهمة صيغ التمويل الإسلامي بينك البركة وكالة سكيكدة في تمويل المشروعات الاقتصادية: إن عدد المشروعات الممولة من طرف بنك البركة الجزائري لوكالة سكيكدة بمختلف صيغ التمويل الإسلامي واليت كانت خلال فترة (2015-2017) والجدول الموالي يوضح مساهمة هذه صيغ في تمويل استثمار².

¹ - <https://albaraaka-bank.com> 21.36 ، 2022-05-11

² - داو غديري، أبو بكر بوسالم، مليكة بلفنتحي: واقع التمويل المشروعات الاقتصادية من خلال صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر، تجربة بنك البركة الجزائري (وكالة سكيكدة أنموذج، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، 2021، ص363.

خلاصة:

بعد أن تطرقنا إلى رأس مال المخاطر في القانون الجزائري وروط إنجاح شركاته في الجزائر. تناولنا التجربة الجزائرية في الصيرفة الإسلامية اين منحت الاعتماد لمصرفين بنك البركة الجزائري 1991 ومصرف السلام 2008، ولأنها نتعامل مع المصرفين بأدوات الصيرفة التقليدية، الأمر الذي انعكس على مجموعة من الملامح تظهر على البيئة التي تتعامل بها هذه المصارف، وبمقارنة كل من مؤشرات مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان بين بنك البركة الجزائري وبنكي خلال الفترة 2009-2015، حيث تبين لنا من خلال هذه الملاحظات التالية:

- أن المصارف الإسلامية تعمل بأموال الغير بصتهم مضاربين أكثر من مودعين مما يستوجب عليها التوسع أكثر في أنشطتها لضمان أكبر عائد ممكن.
 - أن عملية التوسع تعتبر خطرة أكثر لا سيما في ظل حقوق الملكية معتبرة ومنافسة شديدة
- يجب على السلطات أن تعدل من أدوات الرقابة واشراف المطبقة على المصارف الإسلامية، بما يتوافق مع التزاماتها الشرعية.



خاتمة عامة



على ضوء ما تقدم نستنتج أن في الوقت الراهن ازداد الاهتمام الواسع لدى الرجال الأعمال، ورجال الاقتصاد بالتمويل، ويعتبر رأس المال المخاطر أهم تقنية تمويلية مستحدثة تناسب وطبيعة المرحلة التي تمتاز بالتغيرات التكنولوجية السريعة والمنافسة الشرسة، واعتماد المصارف الإسلامية على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر الذي يعد القاعدة الأساسية في المصرف الإسلامي مثل الصيغ المتعامل بها ألا وهي المشاركة، المضاربة والمرابحة، التي تعد من أهم صيغ التمويل في المصرف الإسلامي، حيث تلائم طبيعة هذه المصارف، وكذلك يمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع المصارف الإسلامية في دعم القطاعات التنموية وذلك بواسطة التركيز على آليات رأس المال المخاطر، أما عن وضعية الجزائر وتجربتها في هذا المجال فهي لا تزال في بدايتها الأولى وتحتاج إلى المزيد من بذل الجهود، وكذا توسيع العمل أمام شركات رأس المال المخاطر الناشئة.

• نتائج اختبار الفرضيات

-**الفرضية الأولى:** يعمل رأس المال المخاطر على تدعيم برامج الإصلاح الاقتصادي مع دعم تمويل المؤسسات الجديدة خاصة في بداية انطلاقها.

لقد أثبتت صحة هذه الفرضية من خلال تدعيم الدولة ومساهمتها يؤدي هذا إلى زيادة فاعلية شركات رأس المال المخاطر لمواجهة الحاجات التمويلية للمؤسسات.

-**الفرضية الثانية:** تعتبر صيغ التمويل الإسلامي إحدى أهم الصيغ التمويلية ذات الكفاءة العالية نظرا لتنوعها وتعدد أساليبها.

لقد أثبتت صحة هذه الفرضية، وهذا راجع إلى كونها قائمة على الأسس المستمدة من الفقه الإسلامي، وكذلك تتناسب كل صيغة نوع محدد من الاستثمار وهذا حسب رغبة المستثمرين، والممولين مما يتيح الفرصة لخيارات أكثر حسب الاحتياجات والرغبات.

-**الفرضية الثالثة:** تحقيق المتطلبات الخاصة بإنجاح شركات رأس المال المخاطر في الجزائر.

لقد أثبتت صحة هذه الفرضية، وذلك من خلال تشجيع الشراكة مع مؤسسات رأس المال المخاطر الأجنبية وخاصة المالكة للتكنولوجيا العالية.

وبعد القيام بالدراسة وتحليل النتائج الإحصائية لاختبار الفرضيات المقترحة ثم التوصل إلى النتائج التالية:

• نتائج الدراسة:

- تعتبر وظيفة التمويل من الوظائف البالغة الأهمية في مختلف المنشآت وخاصة الكبيرة منها، وذلك لما يترتب على عمليات التمويل من اتخاذ مجموعة من القرارات أهمها المتعلقة باختبار مصادر التمويل والقرارات المتعلقة بالائتمان.

- بالنسبة للبنوك نجد أن الإسلام قدم لدينا بديلا جيدا عنها، وهي المصارف الإسلامية والتي تطبق نظام المشاركة.

- لا تقتصر مؤسسات رأس المال المخاطر في الدعم المالي للمشروع فحسب بل تشارك أيضا قرارات المشروع والتدخل في توجيه مساره، وتزويده بالمعرفة المتخصصة وإمداده بالنصائح المتصلة بتسيير سبل التطور.

- حتى تجيز الشريعة نظام رأس المال المخاطر في عمومها، لا بد من تجريده من كل معاملة محرمة وفي مقدمتها شبهة الربا التي تحيط به، وأن يخرج فقيها على أساس أحد أصول التعامل الإسلامي، وأن يحقق مقصدا من مقاصد الشريعة في المعاملات المالية، وعلى رأسها قاعدة "الغنم بالغرم" التي تعتبر إحدى القواعد المقررة للعدل في المعاملات والذي ناشدته الشريعة الإسلامية كأهم في هذا الجانب.

• اقتراحات الدراسة:

- ضرورة تركيز بنك البركة الجزائري - وكالة سكيكدة- على صيغ التمويل بالمشاركة أنها تمثل الإطار الحقيقي لعمل المصارف الإسلامية.

- تهيئة المناخ المناسب لهذه الشركات، وكذا المحيط التشريعي لها.

- تدعيم أساليب التمويل والاستثمار في ظل النظامين رأس المال المخاطر، والمشاركة التي يقوم بها المؤسسات المالية والإسلامية، وكذا المعاملات المصرفية، بمزيد الأبحاث الجادة.



قائمة المصادر والمراجع



أولاً- المراجع باللغة العربية

• الكتب :

- 1) جمال لعمامرة: اقتصاد المشاركة نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق، نحو طريق ثالث، مركز الإعلام العربي، جمهورية مصر العربية، ط1، سنة 2000.
- 2) حسان ابراهيم السيف: أحكام الاكتتاب في الشركات المساهمة، ط1، دار ابن الجوزي، السعودية 2006.
- 3) سامي حسن محمود: صيغ التمويل الإسلامي مزايا وعقبات كل صيغة ودورها في تمويل التنمية، عن كتاب أبحاث ندوة اسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، الأزهر الشريف، القاهرة، ط1، سنة 1992.
- 4) سليمان ناصر: تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، المطبعة العربية، القرارة، غرداية الجزائر، الطبعة الأولى، سنة 2002.
- 5) سيد الهواري: الإدارة المالية الاستثمار والتمويل طويل الأجل، دار الجيل للطباعة، بدون ط، 1985
- 6) صالح صالح: السياسة النقدية والمالي في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء الجزائر، 2001م.
- 7) عجة الجبالي: عقد المضاربة في المصارف الإسلامية، دار الخلدونية، 2006
- 8) محمد عبد الكريم أحدم رشيد: شامل في لمعاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس الأردن، ط2، 2007
- 9) مجموعة مؤلفين، الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط2، دار السلاسل الكويت.

• الأطروحات والمذكرات:

- 1) حمزة داودي، تحليل قدرة المؤسسات الإسلامية على مواجهة الازمات، دراسة مقارنة مع تقنيات بازل أطروحة دكتوراه، مناجمنت المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خير، بسكرة، 2020.

- (2) شوقي بورقبة: الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.
- (3) عبد الله بلعدي: التمويل برأس المال المخاطر، دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة، شهادة الماجستير، اقتصاد اسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008.
- (4) عبلة لمسلف: الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، دراسة مقارنة- مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة . العلوم الاقتصادية الجزائر، 2005-2006
- (5) كمال منصور: إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية-دراسة حالة البنوك الإسلامية القطرية والأردنية، أطروحة دكتوراه، علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018.
- (6) محمد السبتي: فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة، دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة، ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009
- (7) هاجر زراقي: إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جمعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

• المجالات والملتقيات:

(أ) الملتقيات:

- (1) الجوزي جميلة: حدو علي، دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة . حالة بنك البركة . الجزائرية وبنك الشركة المصرفي و العربية وبنك الخليج الجزائري المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد7، 2016
- (2) حسين رحيم وزنكري محمد: الصناعة المصرفية الإسلامية في دول المغرب العربي، واقع وتحديث المؤتمر العلمي الدولي التاسع، الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل 2012.
- (3) رشيد حفصي: عبد الغفور دادان: رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد السادس، 2018.

- (4) سايب الزيتوني: رأس المال المخاطر كآلية مستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة والدروس المستفادة منها، حالة الجزائر والولايات المتحدة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، عدد 13، الجزائر، 2019
- (5) علي سماي، ليلي أولاد ابراهيم: شركات رأس المال المخاطر كتقنية مستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 01، الجزائر، 2018
- (6) عبد الله بلعدي: التمويل بين مؤسسات رأس المال المخاطر وشركات المشربة، مجلة دراسات في الاقتصاد والجارة المالية: المجلد 08، العدد 01، 2019، الجزائر.
- (7) عبد الرحمان بن ساعد، صابور سعاد: رأس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. دراسة حالة شركة SOFINANCE ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 2019.05
- (8) عبد الباقي روابح: روابح عبله، تجربة رأس المال المخاطر في الجزائر بين الرؤية التقليدية ونظرة التمويل الإسلامي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 6، العدد 2، الجزائر، 2019
- (9) عبد الله قلو، حاكم حميد: استراتيجيات تمويل المؤسسات الناشئة برأس المال المخاطر في الجزائر مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 4، العدد 2، 2021.
- (10) كريمو دراجي: شركات رأس المال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات، دراسة حالة لجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 9، 2013
- (11) منير زادوركب: رأس المال المخاطر كآلية من آليات الهندسة المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية- دراسة رأس المال المخاطر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 130، الجزائر، 2019
- (12) محمد الصغير قريشي: التمويل برأس المال المخاطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر، دراسة تقييمية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال Refaad، المجلد 7، العدد 1، 2019.
- (13) منير خروف، ريم ثومرية: رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض تجربة و.م.أ والدروس المستفادة بالنسبة للجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 04، 2017.
- (14) نبيلة قدور، حمزة العرابي: التمويل برأس المال المخاطر وأهم تجاربه في بعض دول العالم، (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، المملكة المتحدة، تونس، الجزائر) مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد السابع، الجزائر، 2017.

ب) الملتقيات:

1) رقية معلم، طيار أحسن: دور المؤسسات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الثالث عشر حول دول النظام المصرفي في تمويل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة 20 أوت 1955، الجزائر، 15 و 16 أكتوبر 2019.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية

- 15) Batint, pierre- Elcapital risque inter éditions, paris, 1990
16) Bessis, Jol- capital risques et financement d'entreprises,1988

ثالثا- مواقع الأنترنت

- 17) <https://albaraaka-bank.com> 21.36 ، 2022-05-11

18) محمد بدو، حكيم بوحرب، رأس المال المخاطر كآلية للحد من الفجوة المالية للمؤسسات الصغيرة //WWW.QSJP.CERIST.DZ 2022-03-12 الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، مج.1 ط1 1982م